جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ـــ الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،

العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم تجارية الميدان

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية

بعنوان:

أثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية
" دراسة ميدانية 2024 "

إعداد الطالبان:- مقراني سيف الدين
- شطي محمد الطاهر

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ :2024/06/10
امام اللجنة المكونة من السادة :
أ/بكاري بلخير (استاذ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
أ/عوينات فريد (استاذ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا
أ/وقيس خولة (استاذ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

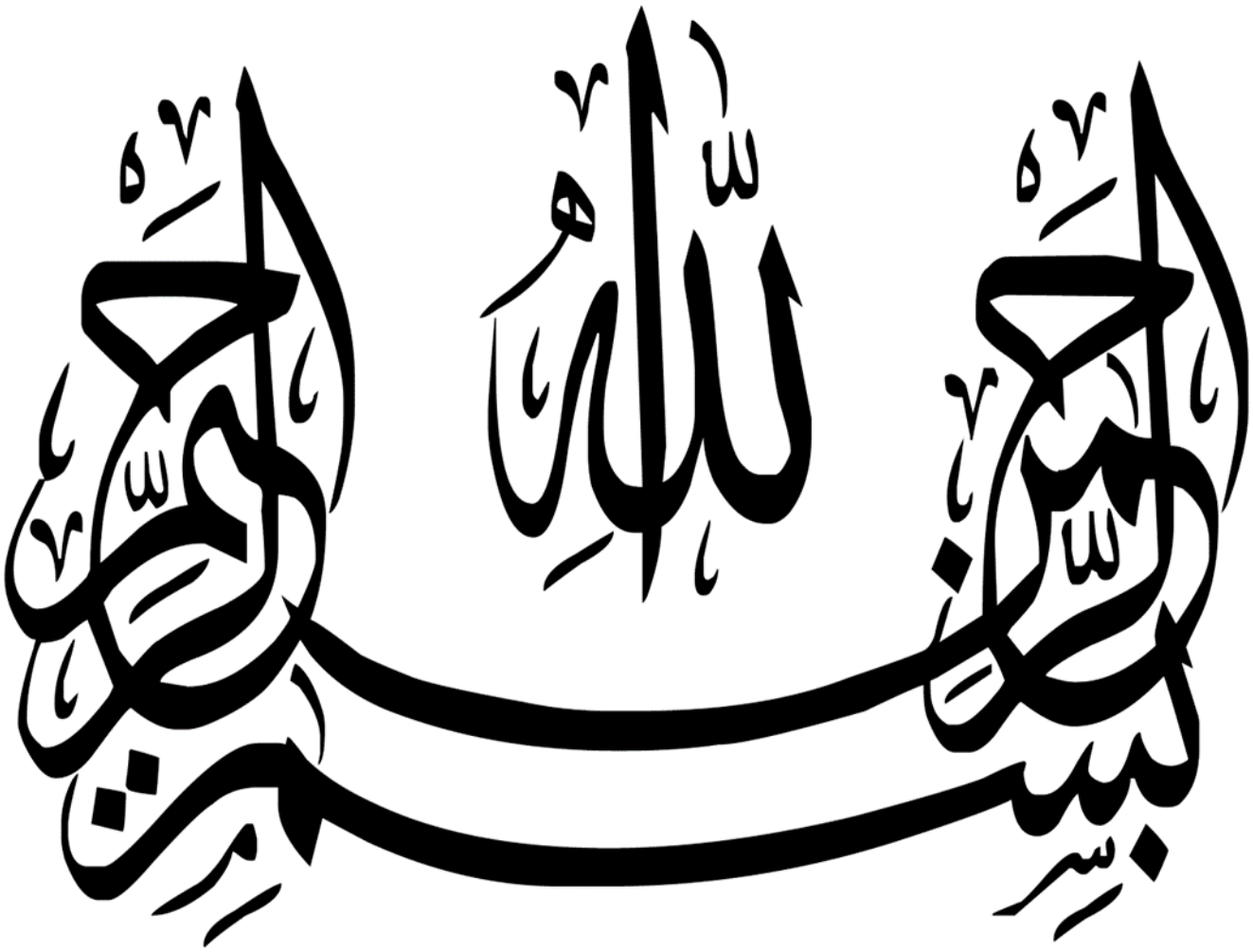
بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ـــ الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،

العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم تجارية الميدان

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية

بعنوان:

أثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية
" دراسة ميدانية 2024 "

إعداد الطالبان:- مقراني سيف الدين
- شطي محمد الطاهر

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ :2024/06/10
امام اللجنة المكونة من السادة :
أ/بكاري بلخير (استاذ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
أ/عوينات فريد (استاذ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا
أ/وقيس خولة (استاذ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

إلى من علمني أن الحياة كفاح ونضال والدي حفظه الله ورعاه

إلى جنتي ومصدر راحتي وسعادتي واطمئناني في هذه الدنيا والدتي الغالية نسأل الله أن يحفظها ويرعاها

إلى اخوتي واخواتي الذين هم سندي في الحياة

إلى جميع أصدقائي الذين يرسمون ابتسامتي

إلى كل من علمني حرفا في كل مرحلة من حياتي

الى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد

الى كل طلبة تخصص محاسبة وجباية معمقة دفعة 2024

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"ولئن شكرتم لأزيدنكم"

يقول النبي ﷺ من لا يشكر الناس لا يشكر الله

نشكر الله عز وجل ونحمده الذي وفقنا وسددنا لأداء هذا العمل المتواضع

"ومن يتوكل على الله فهو حسبه"

نتقدم بجزيل الشكر و العرفان و التقدير للأستاذ الفاضل : شربي محمد الأمين و عوينات فريد اللذاني قاما بالإشراف على هذا العمل و أجادو علينا بتوجيهات ونصائح القيمة ، وعلى تواضعهم اللامتناهي في المعاملة فكانو نعم المشرفين.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى الأساتذة: مقراني قدور ، مقراني عمر الخطاب، عباز محمد ضياء الحق ، موسى بن التاج ، خمقاني بدر الزمان، خمقاني عبد الهادي ، مقدم خالد ، دشاش عبد القادر ، بضياف عبد الباقي ، بعيليش نور الدين، الهواري سويسي ، قزون محمد العربي، زرقون فاروق و محمد، مناصرية رشيد، صديقي فؤاد ، بكاي بلخير ، خالدي عصام ، دون أن أنسى جميع أساتذتي الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والعلم التجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة.

والى جميع الطلبة الذين درسو معنا طوال الخمس سنوات كل باسمه كما نتقدم بالشكر المسبق إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة المذكرة ،و على مجهوداتهم من خلال تصحيحهم

للأخطاء و النقائص .

وأيضا نشكر كل من مد لنا يد العون في مسيرتنا

الملخص:

يهدف البحث الى التعرف على الطرق والسياسات المحاسبية ومدى قابلية التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية و التعرف على أثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية الملائمة و خاصية الموثوقية وخاصية القابلية للفهم وخاصية القابلية للمقارنة لجودة المعلومات ، حيث اعتمد الباحثان في دراستهما الميدانية على توزيع استبانة على عينة الدراسة المكونة من 31 مهني حيث تم معالجة وتحليل الإجابات افراد العينة بإستعمال البرنامج الاحصائي spss و excel ، حيث توصل الباحثان الى مجموعة من النتائج أهمها : يسمح النظام المحاسبي المالي بالتغيير في الطرق والسياسات المحاسبية كطرق الاهتلاك والقياس وتقييم المخزون الخ..... من خلال، وأيضا يعطي التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية ملائمة بحيث يمكن التنبؤ بالنتائج المستقبلية وكذلك إفصاح المعلومات المحاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب ، وكذا يوفر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية موثوقية بحيث تتصف بالحياد ويمكن التحقق من صحتها وتتمتع بصدق التعبير ، و يتيح التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية معلومات قابلة للفهم تتمع بالشفافية والوضوح وسهلة القراءة و يسمح التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية بقابلية مقارنة المعلومات المحاسبية مع السنوات السابقة ، يساعد التغيير بالطرق والسياسات المحاسبية أصحاب المصالح ومستخدمو القوائم المالية بإتخاذ القرارات المناسبة .

الكلمات المفتاحية: الطرق والسياسات المحاسبية، التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية، خصائص جودة المعلومات.

Summary:

The research aims to explore accounting methods and policies and assess their adaptability to change, as well as understand the impact of such changes on the qualities of relevance, reliability, understandability, and comparability of financial information. The researchers conducted a field study by distributing a questionnaire to a sample of 31 professionals and analyzed the responses using statistical software such as SPSS and Excel. Key findings include: The financial accounting system allows for changes in methods and policies such as depreciation, measurement, and inventory valuation, enabling prediction of future outcomes and timely disclosure of accounting information. Additionally, changes in methods and policies provide reliability, characterized by neutrality and verifiability, along with transparency and readability, facilitating comparability with previous years and aiding stakeholders and financial statement users in making informed decisions.

Keywords: Accounting methods and policies, changes in accounting methods and policies, quality of .accounting information

الاهداء	I
الشكر والعرفان	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	VI
قائمة الأشكال	VIII
مقدمة	
الفصل الاول: الادبيات النظرية للطرق والسياسات المحاسبية وجودة المعلومات	2
المبحث الاول : الطرق و السياسات المحاسبية وجودة المعلومة	3
المطلب الاول : الطرق و السياسات المحاسبية	3
المطلب الثاني : التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية	15
المطلب الثالث : جودة العلومات المحاسبية	20
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	27
المطلب الاول : الدراسات باللغة العربية	27
المطلب الثاني :دراسات اجنبية	32
المطلب الثالث :عرض أوجه التشابه واوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	34
الفصل الثاني :الدراسة الميدانية لأثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية	36
تمهيد:	37
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية	38
المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة	38
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	42
المبحث الثاني :عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها	45
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة	45
المطلب الثاني: التحليل الاحصائي للنتائج	49
المطلب الثالث : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	67
الخـــــاتمــة	72
قائمة الملاحق	85

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
1-2	إحصائيات الاستبيانات الموزعة الموزعة والمستردة على العينة	38
2-2	متغيرات الدراسة	39
3-2	معايير تحديد الاتجاه	40
4-2	مجال المتوسط الحسابي المرجح لكل مستوى (مقياس ليكارت)	41
5-2	الصدق و ثبات أداة الدراسة	42
6-2	الاوزان المرجحة	44
7-2	توزيع أفراد العينة حسب المستوى	45
8-2	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	46
9-2	توزيع أفراد العينة حسب المهنة	47
10-2	توزيع افراد العينة حسب الخبرة	48
11-2	متوسطات إجابات العينة على محور يسمح النظام المحاسبي بالتغيير في الطرق والسياسات المحاسبية	50
12-2	متوسطات إجابات العينة على محور اثر تغيير الطرق والسياسات لمحاسبية على خاصية الملائمة	52
13-2	متوسطات إجابات العينة على محور اثر تغيير الطرق والسياسات لمحاسبية على خاصية الموثوقية	54
14-2	متوسطات إجابات العينة على محور اثر تغيير الطرق والسياسات لمحاسبية على خاصية القابلية للفهم	56
15-2	متوسطات إجابات العينة على محور اثر تغيير الطرق والسياسات لمحاسبية على خاصية القابلية للمقارنة	58
16-2	متوسطات إجابات العينة على المتغير التابع	60
17-2	اختبار T-TEST	61
18-2	اختبار PEARSON	62
19-2	تحليل التباين الأحادي حسب متغير المستوى التعليمي	63
20-2	تحليل التباين الأحادي حسب متغير التخصص	64
21-2	تحليل التباين حسب متغير المهنة	65
22-2	تحليل التباين الأحادي حسب متغير الخبرة	66
23-2	الارتباط الخطي	67

قائمة الأشكال

الرقم	العناوين	الصفحة
1-2	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	45
2-2	توزيع افراد العينة حسب التخصص	46
3-2	توزيع افراد العينة حسب المهنة	47
4-2	توزيع افراد العينة حسب الخبرة	47

قائمة الملاحق

الرقم	العناوين	الصفحة
1	إستمارة الإستبيان.	85
2	الأستاذة المحكمين	92
3	مخرجات برنامج spss	93

مقدمة

كانت المحاسبة قديما مجرد وسيلة تعطي صاحب العمل نتيجة نشاطه ربح او خسارة، ونظرا لتطورات التي حصلت أصبحت للمحاسبة أهمية أكبر وزاد معها الأطراف المهتمة بالمخرجات المحاسبية كالمستثمرين والمقرضين وأصحاب المصالح، مما أدى طلب أكثر على المعلومات المحاسبية لاستخدامها في مختلف أغراض اتخاذ القرار وأصبحت للمحاسبة أهمية كبير ليس داخل الكيان فقط بل وأيضا خارجه.

كما تعتبر السياسات المحاسبية جزءًا أساسيًا من الإطار المحاسبي لأي مؤسسة، حيث تحدد كيفية تسجيل وعرض الأحداث المالية. تتضمن هذه السياسات مجموعة من المبادئ والأسس والمصطلحات والقواعد والإجراءات التي تستخدمها الإدارة لإعداد القوائم المالية.

من المهم أن تكون السياسات المحاسبية متسقة وشفافة لضمان الدقة والموثوقية في القوائم المالية، ومع ذلك، قد تختار المؤسسات تغيير سياساتها المحاسبية لأسباب مختلفة، مثل التحسينات في العمليات أو التغيرات في اللوائح التنظيمية، يجب أن يتم أي تغيير في السياسات المحاسبية بعناية وبما يتوافق مع المعايير المحاسبية المقبولة، ويجب الإفصاح عنه بوضوح في القوائم المالية للمؤسسة والتعرف على أثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المالية.وبناء على ماسبق سنحاول تحليل الموضوع انطلاقا من الاشكالية الاساسية التالية:

ما أثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية؟

2)الاسئلة الفرعية :

- هل يسمح النظام المحاسبي المالي بتغيير في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية في البيئة الجزائرية؟
- ما أثر التغير في السياسات المحاسبية على ملائمة المعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية؟
- ما أثر التغير في السياسات المحاسبية على موثوقية المعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية؟
- ما أثر التغير في السياسات المحاسبية على القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية؟
- ما أثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبيةفي البيئة الجزائرية

3) الفرضيات:

- يسمح النظام المحاسبي المالي بتغيير في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية في البيئة الجزائرية
- يوجد أثر للتغير في السياسات المحاسبية على ملائمة المعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية؟
- يوجد أثر للتغير في السياسات المحاسبية على موثوقية المعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية؟
- يوجد أثر للتغير في السياسات المحاسبية على القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية؟
- يوجد أثر للتغير في الطرق والسياسات المحاسبية على القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبيةفي البيئة الجزائرية

4) مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:

1.4) المبررات الشخصية:

- الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالمحاسبة
- محاولة اختيار موضوع يتناسب مع التخصص.

2.4) المبررات الموضوعية:

- تركيزنا على الموضوع بسبب النقص الذي يمس مهنة المحاسبة في الجزائر لعدم تلقيها الاهتمام اللازم .
- الواقع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر وما تتطلبه من تطور في مجال إعداد معايير مسايرة له.

5) أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في التالي:

الاهتمام بموضوع التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية وأثرها على خصائص جودة المعلومات كالملائمة والموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة .

6) الأهداف :

- تهدف الدراسة الى التعرف ما مدى قابلية التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومات

- التعرف على أثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية الملائمة لجودة المعلومات
- التعرف على أثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية الموثوقية لجودة المعلومات
- التعرف على أثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية القابلية للفهم لجودة المعلومات
- التعرف على أثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية القابلية للمقارنة لجودة المعلومات

7) منهج الدراسة :

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وللإجابة عن التساؤلات وإثبات فرضيات الدراسة يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الملائم في الجانب النظري من خلال عملية الاطلاع على مجموعة من المراجع من دراسات سابقة وكتب ومقالات.

أما في الجانب التطبيقي دراسة الحالة، اعتمدنا على استبيان موجه إلى المختصين في المحاسبة ، للاستطلاع على آراءهم فيما يخص جوانب الدراسة واختبار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائية (spss)

8) حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية :** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من شهر فيفري إلى شهر ماي2024/
- **الحدود المكانية :** تتمثل في أماكن توزيع الاستبيان في الجزائر وبالتحديد ولاية ورقلة.

9) صعوبات البحث :

- صعوبة توزيع الاستبيان على المحاسبين وتحديد أماكن تواجدهم .
- عدم وجود شركات لعمل فيها تربص .
- صعوبة تطبيق برنامج **(spss)** .

10) هيكل البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

- **الفصل الأول :**في الفصل الأول تناولنا الإطار النظري للدراسة حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول الإطار النظري الطرق والسياسات المحاسبية بين الثبات والتغيير ، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى أهم الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع دراستنا.
- **الفصل الثاني :**تضمن الدراسة الميدانية المتمثلة في استبيان موجه إلى عينة من المختصين في المحاسبة ، من أجل

استقصاء آراءهم في الموضوع، ومن خلال نتائج الاستبيان ثم تحليل وتقييم مدى استجابتهم للمشكل موضوع الدراسة

وفي الأخير نصل إلى الخاتمة التي تضمنت النتائج والتوصيات وآفاق الدراسة .

الفصل الاول: الادبيات النظرية للطرق والسياسات المحاسبية وجودة المعلومات

تمهيد :

تعتبر السياسات المحاسبية والتغيير فيها محورا هاما في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة ، لان جودة المعلومات تقوم على البنود التي تحدد الطرق والسياسات المحاسبية ، وان النظام المحاسبي المالي وفر عدة بدائل لتختار من خلالها المؤسسة ما يعطيها معلومات ذات جودة ، ويمكن للمؤسسة التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية من اجل تحقيق اهداف المؤسسة .

من خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل الى ما يلي :

المبحث الأول : الطرق والسياسات المحاسبية وجودة المعلومات .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

المبحث الاول : الطرق و السياسات المحاسبية وجودة المعلومة

تطورت لمحاسبة وأصبحت أكثر أهمية في الجوانب الاقتصادية والمالية وحتى الاجتماعية، وتنوعت السياسات المحاسبية، وهي مجموعة القواعد والاسس والطرق والمبادئ التي تحدد أسس القياس والإفصاح والعرض، والمعروفة بالسياسات المحاسبية، بمرور الوقت أصبح لدى المحاسبين مجموعة متنوعة من الأدوات لتطبيق السياسات المحاسبية، مثل أسس حساب أقساط الإهلاك، أو طريقة تقييم المخزون.

المطلب الاول : الطرق و السياسات المحاسبية

تطورت المحاسبة بمرور الوقت وأصبحت أكثر أهمية في الجوانب الاقتصادية والمالية وحتى الاجتماعية، قد شهدت ظهور القيد المزدوج الذي أحدث ثورة في عملية التسجيل المحاسبي. هذا يقودنا إلى الحديث عن أسس وأساليب النظام المحاسبي في المؤسسة، وهو مجموعة القواعد والمعايير التي تحدد أسس القياس والإفصاح والعرض، والمعروفة بالسياسات المحاسبية. اختيار السياسة المحاسبية يعتمد على تقدير مدى المعرفة بالجوانب التي قد تؤثر على الموقف المالي للمؤسسة الاقتصادية ومدى ملاءمة تلك السياسات للظروف المحيطة. بمرور الوقت، أصبح لدى المحاسبين مجموعة متنوعة من الأدوات لتطبيق السياسات المحاسبية، مثل أسس حساب أقساط الإهلاك، أو طريقة تقييم المخزون.

الفرع الاول : مفاهيم عامة للسياسات المحاسبية

1)المبادئ المحاسبية:

ويمكن تعريف المبدأ في مجال المحاسبة بأنه "اقتراح مؤكد قابل التطبيق في مجال معين، وحائز على القبول بين أعضاء المهنة، ويعرف ومشتق بين الملاحظة أو الخبرة، ويعتبر مرشدا في مجال الاختيار بين البدائل التي تحقق الفرض المستهدف من النشاط ، ويعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المبدأ بأنه "قانون عام أو قاعدة عامة تستخدم كمرشد للعمل، وهو أرض صلبة أو أساس للسلوك أو التطبيق العملي فيعتبر المبدأ الأساس العلمي التي تستند إليه المحاسبة في إثبات العمليات المالية في الوحدات الاقتصادية.[1]

2)القواعد المحاسبية :

تمثل القواعد والتطبيقات الخصوصية ، في الخيارات المحاسبية المتاحة من طرف معايير النظام المحاسبي المالي للتقييم والادراج في الحسابات لمختلف عناصر الميزانية ، من أصول وخصوم واموال خاصة وعناصر حساب النتائج من أعباء ومنتوجات ، وكذا طرق عرضها في الكشوفات المالية ، نصت معايير النظام المحاسبي المالي على خيارات تفصيلية

[1] محصول نعمان ، **التأصيل النظري للمحاسبة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل ، الجزائر ،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، العدد السادس ، ص 122 123

يجب على الكيان اعتمادها ، وعند استحالة تطبيقها يلجئ الكيان الى الخيار البديل ، مع تبرير هذا الاختيار في ملحق الكشوف المالية والأسباب التي أدت الى ذلك .[1]

3)الطرق والسياسات المحاسبية :

- السياسة تعتبر كالمرشد الذي يحدد الطريق الذي يجب اتباعه، وتستخدم كإرشاد للقرارات الحالية والمستقبلية. هي توجيهات عامة تستخدمها المؤسسة في تنفيذ مختلف الإجراءات. في المحاسبة، السياسة تعبر عن رأي عام مستقر تم الاتفاق عليه بين المحاسبين والمراجعين، وأصبحت كقاعدة عامة ، السياسات المحاسبية تستخدم كدليل لتوضيح كيفية تطبيق الإجراءات المحاسبية للحصول على المعلومات المحاسبية، وهي الهدف العام للنظام المحاسبي[2].
- المحاسبية عرفها معيار المحاسبة الدولية رقم 08 على انها الأسس المحددة و القواعد والاعراف والاحكام والممارسات التي تتبعها وتطبقها المنشأة في عملية اعداد وعرض القوائم المالية .[3]
- بالنسبة للنظام المحاسبي المالي الجزائري فقد عرف السياسات المحاسبية بنفس التعريف السابق لمعايير المحاسبة الدولية، حيث تم تعريفها على أنها: "المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان بهدف إعداد وعرض الكشوف المالية[4].
- السياسات المحاسبية تمثل الإرشادات التي توجه كيفية تطبيق الإجراءات المحاسبية للحصول على المعلومات المحاسبية، وهي الهدف العام للنظام المحاسبي داخل المؤسسة الاقتصادية. وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية،
- السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات التي تطبقها المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية، وكذلك في إجراء المعالجات للعمليات المحاسبية.

وفي الاخير السياسات المحاسبية تشمل جميع الأساسيات والقواعد والأساليب والإجراءات والطرق والمعالجات المحاسبية (مثل طرق تقييم المخزون ، طرق اسس القياس ، طرق الاهتلاك...) التي يتبعها ويطبقها محاسب المؤسسة في إعداد وتقديم القوائم المالية.

---

[1] محمد الحبيب مرحوم ، **النظام المحاسبي المالي محاسبة قواعد ام محاسبة مبادئ** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، 2018 ، ص 207

[2] كمال عبد العزيز النقيب ، " **مقدمة في نظرية المحاسبة** " ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ، 2004 ، ص 202

[3] محمد أبو ناصر و جمعة حميدات ، **كتاب معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية** ، عمان ، الأردن ، 2022 ، ص 139

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المادة : 39 ، **من القانون رقم : 07-11 ، المؤرخ في : 2007/11/25 ، يتضمن النظام المحاسبي ، الجريدة الرسمية** ، العدد 74 ، الصادر بتاريخ : 2007/11/25 ، ص 6.

الفرع الثاني : انواع الطرق و السياسات المحاسبية

1) طريقة تقييم الاهتلاك :

1.1) الاهتلاك الثابت (الخطي) :

تحت هذه الطريقة، يتم توزيع الاهتلاك بشكل متساوٍ على مدى العمر الافتراضي للأصل الثابت. عند حساب تكلفة الاهتلاك باستخدام طريقة القسط الثابت، يجب تحديد الأصل الذي يمكن أن يتأثر بالاهتلاك. تكلفة الاهتلاك هي تكلفة الأصل ناقص القيمة الباقية، ويجب ألا تتجاوز قيمة الاهتلاك المجمعة مبلغ الاستثمار والمدة المستخدمة لكل نوع من الاستثمارات.[1]

2.1) الاهتلاك المتناقص :

طريقة القسط المتناقص تؤدي إلى تكوين مصروف اهتلاك يتناقص سنويًا خلال العمر الإنتاجي المقدر للأصل. تحمل هذه الطريقة هذا الاسم لأن الاهتلاك الدوري يعتمد على القيمة الدفترية المتناقصة (تكلفة الأصل الثابت، مجمع الاهتلاك). وبناءً على ذلك، يتم حساب مصروف الاهتلاك السنوي بضرب القيمة الدفترية للأصل في بداية العام في معدل الاهتلاك، والذي يكون عادة ما يكون ضعف معدل الاهتلاك عند اتباع طريقة القسط الثابت.

وقدم المرسوم 90-43 المؤرخ في 30-01-1990 قائمة التجهيزات التي يمكن ان تستفيد من تطبيق الاهتلاك المتناقص، وتتمثل في التجهيزات الموجودة أساس للإنتاج وبذلك فالمباني والمحلات الموجهة للاستعمال غير معنية بتطبيق هذه الطريقة باستثناء القطاع السياحي ،وتقوم هذه الطريقة على أن الأصل تتناقص مردوديته مع العمر الإنتاجي ،ومصاريف الصيانة والإصلاح اتتكون جد هامة في آخر العمر الإنتاجي للأصل ، لذلك فمن المنطق ا نتتحمل المؤسسة في السنة الأولى تكلفة مرتفعة من الاهتلاك المتناقص ، والذي يسمح ان يكون المعاملات هناك مقابلة بين المصاريف والإيرادات ويرتكز في الحساب على معدل ثابت في المعامل وهذا في قانون الضرائب ويتمثل هذه في :

عدد السنوات	المعامل
من 3 الى 4 سنوات	1.5
من 5 الى 6 سنوات	2
كثر من 6 سنوات	2.5

[1]. ناصر داد يعبدون، وآخرون، **دراسة الحالات في المحاسبة و مالية المؤسسة** ،' دار المحمدية ،الجزائر، 2008 ، ص 19

ولتطبيق هذه الطريقة يجب توفر شروط تتمثل في:

خضوع المؤسسة لنظام الربح الحقيقي ، اعلام ادارة الضرائب بتطبيق هذه الطريقة و أن تكون حياة الأصل أكبر من ثلاث سنوات.

والشرط الآخر يعود إلى أن لا يمكن حساب الاهتلاك في السنتين الأخيرتين حيث يكون المعدل 50%. [1]

3.1) الاهتلاك المتصاعد (المتزايد) :

يكون مخصص الاهتلاك حسب هذه الطريقة عكس الطريقة السابقة ، ضعيف في السنوات الأولى لرتفع في السنوات الأخيرة ، حيث يكون مجمع الاهتلاك يساوي على الأكثر قيمة الأصل ، و لم يحدد القانون الاصول التي يمكن تطبيق عليها طريقة الاهتلاك المتصاعد ، ويحسب على أساس القانون التالي:

$2/n(n+1)$ حيث n يمثل السنوات , بعد حساب المعامل يتم حساب القاسم المشترك ليضرب في السنة.

4.1) طريقة وحدات المنتجة :

تحت هذه الطريقة، يمكن تعريف عمر الأصل الثابت بناءً على العدد الإجمالي للوحدات المتوقع إنتاجها من استخدام الأصل الثابت. تناسب هذه الطريقة المنشآت التي تعتمد على استخدام الآلات، حيث يمكن قياس تكلفة الإنتاج بناءً على عدد وحدات الإنتاج المتوقعة أو بناءً على ساعات تشغيل الآلة. يمكن أيضًا استخدام هذه الطريقة لتقدير الأصول الثابتة.[2]

2) طريقة تقييم المخزون

تعريف المخزون : المخزون يشير إلى السلع التي تم شراؤها بغرض إعادة بيعها كجزء من العمليات التشغيلية للمشروع، أو السلع التي تم شراؤها لاستخدامها في إنتاج سلع أخرى معدة للبيع. في الشركات الصناعية، المخزون ليس مقتصرًا فقط على البضائع المصنعة وجاهزة للبيع، بل يشمل أيضًا المواد الخام المستخدمة في العملية الإنتاجية، والبضائع التي لا تزال قيد التصنيع، والبضائع التي تم تصنيعها بالكامل[3].

طرق حساب تكلفةالمخزون:

1.2) طريقة الوارد أولا الصادر أولا FIFO:

[1] مسعد محمود الشرقاوي،" **مبادئ المحاسبة المالية**" ، الجزء الثاني ،مكتبة عصرية للنشر و التوزيع ،مصر، 2007 ،ص30
[2] سميرة بوتكزز ، **السياسات المحاسبية وأثرها على أداء المؤسسة الاقتصادية** ، 2015/2014 ص 69
[3] أحمد نور، المحاسبة المالية، **دار الجامعية للنشر والتوزيع**، مصر، 2003 ، ص : 13

تفترض هذه الطريقة انسياب البضاعة من المخازن بشكل منتظم وفقا لتالي تعد بضاعة آخر المدة من لأقدمية ورودها للمخازن أي ان البضاعة التي تشترى اولا تباع أولا و بالتالي تعد بضاعة اخر المدة الشحنات الاخيرة خلال الفترة المالية وتسعر بأحدث الاسعار بينما تسعر البضاعة المباعة بالاسعار القديمة .

2.2) طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا LIFO :

تقييم المنصرف من المخازن من احدث المشتريات وبالتالي فان المتبقي في نهاية الفترة بالمخازن يعتبر من اقدم المشتريات , ونتوقع في ظل التضخم وارتفاع الاسعار ان تنخفض تكلفة مخزون اخر مدة بينما ترتفع تكلمة المواد المستخدمة في الانتاج خلال الفترة .[1]

كما ان طريقة LIFO غير مسموح بيها حسب المعايير المحاسبة الدولية IAS 02

3.2) طريقة المتوسط المترجح CUMP :

تقييم القيمة المستهلكة من المخزون والمتبقي فيه يتم عبر حساب متوسط أسعار الشراء. هذا يعني أن تكلفة كل من القيمة المستهلكة والمتبقية تتوقع أن تكون متوسطًا للطرق المستخدمة سابقًا.

بالإضافة إلى ذلك، تقييم المخزون في نهاية الفترة يعتمد على نوع الجرد المستخدم. هناك طريقتين رئيسيتين: الجرد الدوري، الذي يتم في نهاية كل فترة، والجرد المستمر، الذي يتضمن استخدام بطاقات الصنف وتسجيل كل من الوارد والمنصرف وتحديد التأثير الفوري لكل منهما على رصيد المخزون.[2]

3) أسس القياس:

القياس في المحاسبة يتم عبر مرحلتين رئيسيتين. الأولى تتعلق بتحديد الخصائص التي يتعين قياسها، بينما الثانية تتعلق بتحديد نظام القياس الذي يتضمن تحديد وحدة القياس (مثل وحدة النقد) والقواعد المستخدمة للتعبير الكمي عن الخصائص التي يتم قياسها. بالنسبة لوظيفة القياس في المحاسبة، فهي تركز على قياس الموارد والاستخدامات للوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى العمليات التي تنتج عنها الإنفاق وإنشاء القيم المادية والسلع والخدمات.[3]

القياس المحاسبي يلعب دوراً مهماً في العملية المحاسبية، حيث يتعلق بقياس الموارد والاستخدامات للوحدة الاقتصادية. هذا يجعله الأداة الرئيسية لربط المحاسبة بالبيئة. بدون القياس، لا يمكن اختبار صحة الفروض والنتائج. القياس المحاسبي هو جزء أساسي من

[1] محمد أبونا صر، وآخرون،" **مبادئ المحاسبة"**، ط 1، نشر بدعم من معهد الدراسات. عمان. 2005 ، ص: 330
[2] ناصر نور الدين عبد اللطيف**." أساسيات المحاسبة المالية"**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2006 ، ص 224
[3] كمال عبد العزيز النقيب، **"تطور الفكر المحاسبي "مدخل تاريخي، منهج فلسفي"**، الطبعة الأولى للكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 1999، ص 268.

المحاسبة، حيث تعتمد معظم مواضيع المحاسبة عليه. وظيفة المحاسب الأساسية هي القياس، ومنأهم تلك الأسس ما يلي:

1.3) طريقة التكلفة التاريخية

التكلفة التاريخية تعتبر الأساس الأمثل لتقييم أصول المؤسسة. التكلفة تشمل جميع النفقات والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة للحصول على الأصل حتى أصبح جاهزاً للاستخدام في المكان المخصص له بالمؤسسة وللغرض الذي تم الحصول عليه من أجله. هناك اتفاق عام بين مستخدمي ومعدي القوائم المالية على أهمية وضرورة استخدام التكلفة التاريخية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية. هذا يعني أنه يجب أن تعد القوائم المالية وفقاً للتكلفة الحقيقية للحصول على هذه العناصر.[1]

وتعتمد طريقة التكلفة التاريخية في تقييم أغلب عناصر الأصول على سعر الشراء، وهو ما يجعلها موضوعية في التقييم مقارنة بالطرق الأخرى للتقييم، فالتكلفة التاريخية يمكن التحقق منها عن طريق تلقيق وثائق الشراء، بينما باقي الطرق الأخرى تتطلب بذل جهد واجتهاد شخصي أكثر، وهو ما قد يعكس معلومات مفتقدة لخاصية امكانية الاعتماد عليها.

2.3) طريقة القيمة العادلة:

القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن تبادلها أو التخلص منها بين أطراف مطلعة وموافقة وتعمل ضمن ظروف تنافسية عادية. هذا القياس يعتمد على السوق وليس خاصًا بالمنشأة نفسها. بالنسبة لبعض الأصول والالتزامات، قد تكون هناك معاملات سوقية ملحوظة أو معلومات سوقية متاحة. بينما لبعض الأصول والالتزامات الأخرى، قد لا تكون هناك معاملات سوقية ملحوظة أو معلومات سوقية متاحة. ومع ذلك، الهدف من قياس القيمة العادلة لا يتغير في كلا الحالتين، وهو تقدير السعر الذي يمكن أن يتم بناءً عليه معاملة منظمة لبيع الأصل أو تحويل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقًا للظروف السوقية الحالية (أي سعر الخروج) ومن وجهة نظر مشارك في السوق يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام[2].

3.3) طريقة التكلفة الجارية :

الأصول تُسجل بقيمة النقد أو ما يعادلها، وهي القيمة التي يتعين دفعها للحصول على الأصل نفسه أو ما يماثله في الوقت الحالي. بينما تُسجل الالتزامات بالقيمة الكاملة للنقد أو ما يعادلها التي يتعين دفعها لتسوية الالتزام في الوقت الحالي. هذا يشمل أيضا القيمة السوقية للعناصر

[1] بالرتي تيجاني، **القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، العدد 08، 2008، ص ص 67-68

[2] المعيار رقم **45 معايير المحاسبة المصرية للعدالة 2015**، مصر، ص 1.

المالية، وغالباً ما يتم تطبيقها على تقييم الاستثمارات المالية للمؤسسة في المؤسسات الأخرى. التكلفة الجارية تمثل القيمة الاقتصادية للأصل، وهي تستند إلى المنافع الاقتصادية المتوقعة من الأصل في المستقبل وهي في تاريخ إعداد الميزانية العمومية[1].

4.3) طريقة القيمة القابلة للتحصيل:

هذا يشير إلى تسجيل الأصول بقيمة النقد أو ما يعادلها، وهي القيمة التي يمكن الحصول عليها في الوقت الحالي من خلال بيع الأصول في سياق عادي. بالمثل، يتم تسجيل الالتزامات بالقيمة الكاملة للنقد أو ما يعادلها التي يتوقع دفعها لتسوية الالتزامات كجزء من العمليات العادية للمؤسسة[2].

تقيم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية، حيث:

- **ثمن البيع الصافي للأصل :** هو للمبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أي أصل عند إبرام أية معاملة ضمن ظروف المنافسة العادية بين أطراف على علم تام ودراية وتراضي مع طرح منه تكاليف الخروج
- **القيمة النفعية للأصل:**هي القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل والتنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع.

5.3) طريقة القيمة الحالية:

هذا يشير إلى التقدير الحالي للقيمة المحسنة للتدفقات النقدية المستقبلية ضمن العمليات العادية للمؤسسة. الأصول تُسجل بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي يُتوقع أن تنتج عن الأصل. بينما الالتزامات تُسجل بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي يُتوقع أن تُطلب لتسديد الالتزامات[3].

4) السياسات المحاسبية المتعلقة بالالتزامات:

الالتزامات تعتبر جزءاً مهماً من مصادر التمويل في المؤسسات وتشكل المصدر الخارجي للتمويل. تُعرف الالتزامات بأنها القيم الاقتصادية التي يتوقع التضحية بها في المستقبل نتيجة للتزام موجود بالفعل للوحدة المحاسبية. هذا يتم عبر تحويل الأصول أو تقديم الخدمات للوحدة أو وحدات أخرى، وذلك بناءً على الأحداث والعمليات التي حدثت في الماضي. عادةً ما يتم الاعتراف بالالتزامات بمبلغ النقد أو ما يعادله الذي ينشأ عن هذه الالتزامات، أو في بعض الحالات، بمبلغ النقد أو ما يعادله الذي يتوقع دفعه لتسديد

[1] حمزة العرابي ، " **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق** " ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بومرداس ، بومرداس ، الجزائر ،2013 ، ص 73

[2] سعيدي عبد الحليم ، " **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي** " ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2015/2014 ، ص 138

[3] سليمان عتير ، **مرجع سابق** ، ص 46

الالتزام الناشئ عنها، وذلك ضمن سياق النشاط العادي للمؤسسة. الالتزامات تنقسم إلى عدة أنواع، منها: التعاقدية، الضمنية، العرفية، الطارئة أو الشرطية والمستحقات. بالنسبة لتسديد الالتزامات، يمكن أن يتم ذلك من خلال واحد أو أكثر من الطرق المختلفة[1].

- السداد النقدي للالتزام.
- تحويل أصول أخرى للوفاء بالالتزام.
- تقديم خدمات لمقابلة الالتزام.
- استبدال الالتزام بالتزام آخر.
- تحويل الالتزام إلى حقوق الملكية.

5) السياسات المحاسبية المتعلقة بالأعباء والمنتوجات

الاعتراف بالأعباء والإيرادات يتم وفقًا لعدة أسس وخيارات محاسبية متنوعة. هذا الاختلاف يعود إلى عدة أسباب، منها تنوع طبيعة ونوع العمليات والأنشطة في كل مؤسسة، بالإضافة إلى الاختلاف في الرؤية بين القطاع العام والخاص بالنسبة لتوقيت الاعتراف بالأعباء والإيرادات.

ومن أهم الأسس المستخدمة في الاعتراف بكلمن الأعباء والإيرادات ما يلي[2]:

1.5) أسس الاعتراف بالأعباء:

الأعباء تمثل التدفقات الخارجة أو استهلاك الأصول أو التزامات تنشأ خلال فترة زمنية محددة، وذلك نتيجة لبيع السلع، أو إنتاجها، أو تقديم الخدمات، أو القيام بأنشطة أخرى تعتبر جزءًا من العمليات الرئيسية للمشروع. يتم الاعتراف بهذه الأعباء بناءً على ما يُعرف بحدث الاستنفاد، وهو تحويل الأصل إلى نفقة أو مصروف، مرتبط بالإيراد المحقق، وفقًا لمبدأ المطابقة[3].

وبالنسبة لأسسالاعتراف بها، فهي تنقسم إلى قسمين كما يلي:

[1] ناصر نور الدين عبد اللطيف ، " **المحاسبة المالية ، القياس والإفصاح المحاسبي عن الاصول والالتزامات** ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، مصر 2014 ، ص 141

[2] سليمان عتير ، مرجع سابق ص 51-53 .

[3] كمال الدين مصطفى الدهراوي : **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية ، المكتب الجامعي الحديث** ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص 44

1.1.5) الاعتراف بالأعباء على أساس العلاقة السببية:

هي أعباء ترتبط مباشرة بالإيرادات التي تم الاعتراف بها وإثباتها محاسبيا خلال الفترة. وهنا تتم المقابلة بين الأعباء والإيرادات على أساس افتراض علاقة سببية، وبذلك فإن توقيت الاعتراف بالعبء يرتبط بتوقيت الاعتراف بالإيراد على أساسمبدأ المقابلة[1].

2.1.5) الاعتراف بالأعباء على أساس الفترات المحاسبية:

هي أعباء لا ترتبط مباشرة بالإيرادات، ولكن يمكن ربطها بفترة معينة أو فترات محاسبية، أي أن المقابلة هنا تفترض علاقةبين العبء وبين نشاط فترة معينة أو عدة فترات.

2.5) أسس الاعتراف بالإيرادات

الإيراد يمكن تعريفه بأنه مجموع التدفقات النقدية الواردة التي تؤدي إلى زيادة إجمالي أصول الوحدة المحاسبية، أو تقليل إجمالي خصومها، أو كلاهما. بالنسبة لعملية قياس الإيراد، فهي تتعلق بتحديد القيمة التي تمت إضافتها إلى الوحدة المحاسبية، أو القيمة التي تم تقليلها من خصومها، أو كلاهما، وذلك في العمليات المرتبطة ببيع السلع، أو تقديم الخدمات، أو السماح للآخرين باستخدام أصول الوحدة خلال فترة محاسبية محددة[2].

بينما أسس الاعتراف به تنقسم إلى قسمين على النحو التالي:

1.2.5) الاعتراف بالإيراد قبل تسليم السلعة:

أي بمجرد الانتهاء من إنتاجها أو حتى خلال عملية إنتاجها كما يحدث عند البيع بعقود مقدمة، أو في عقود الإنشاءاتطويلة الأجل. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين الأسس الثلاثة التالية* :

- **أساس البيع والتسليم:** يمثل الأساس التقليدي لتحقق الإيرادات، إذ أن نقطة البيع وتسليم السلعة أو أداء الخدمة للعميل عادة ما يتحقق عندها الشروط العامة لتحقق الإيراد؛
- **أساس الإنتاج:** أي يتم الاعتراف بالإيراد بالكامل عند اكتمال الإنتاج دون انتظار حدوث مبادلة مع طرف خارجي؛
- **أساس التحصيل النقدي:** في بعض الحالات يعتبر تحصيل النقدية الحدث الهام في دورة النشاط، وهذا التحصيل قد يسبقالنشاط الإنتاجي وقد يكون لاحقا له.

[1] رضوان حلوة حنان ،**مدخل النظرية المحاسبية** ، الطبعة الثالثة ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2004 ،ص 191
[2] سيد عطاالله السيد ، **النظريات المحاسبية** ، مرجع سابق ، ص 186

2.2.5) الاعتراف بالإيراد بمرور الزمن : وذلك بالنسبة للإيرادات التي تنتج عن استخدام الغير لأصول الوحدة المحاسبية، وفي هذه الحالة يمكن التمييز بين الأسس [1]

- **أساس الاستحقاق الدوري:** والذي يطبق في حالة الفوائد الدائنة والإيجارات الدائنة، وكذلك في حالة الأتعاب التي يتم اكتسابها وتحققها بمرور الزمن
- **أساس الزيادة الطبيعة في القيمة:** ويطبق في عدة حالات مثل: تربية المواشي، الزراعة، الصيد والصناعات الاستخراجية؛
- **أساس نسبة الإتمام** : يمكن تطبيقه في العقود والمقاولات طويلة الأجل والعقود ذات الربحية الثابتة.

6) **السياسات المحاسبية المتعلقة بالعملات الأجنبية:** بعض العمليات التي تجريها المؤسسة وخاصة مع الخارج، تتم بعملات أجنبية (عادة عملة صعبة)، ولأن القوائم المالية يتم إعدادها والإفصاح عنها بالعملة المحلية، حيث تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية"،[2] ويتم تحويل مبالغ العمليات بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية بأحد أنواع سعر الصرف التالية:

- تحول مبالغ عناصر الأصول والالتزامات بسعر صرف العملية؛
- تحول مبالغ عناصر كل من الأعباء والإيرادات بسعر متوسط أسعار الصرف
- تحول مبالغ حسابات رؤوس الأموال الخاصة وفق أسعار الصرف الفعلية.

الفرع الثالث : أهداف السياسات المحاسبية

تحديد الأهداف ضروري لتطوير السياسات المحاسبية، ولكن لا يكفي مجرد وصف أساليب القياس ومعايير الكشف وطرق العرض. فالقرارات المحاسبية لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية مهمة، وقد تركز النظرية المحاسبية على أهداف خاصة كتفضيلات الإدارة، المحاسبين، الأفراد، السوق، أو مصالح مجموعات معينة في المجتمع. ومع ذلك، ينبغي للسياسة المحاسبية الوطنية أن تولي اهتمامًا للرفاهية الاجتماعية بشكل عام، بالإضافة إلى مراعاة تفضيلات مجموعات محددة. [3]

التوحيد وقابلية المقارنة : يُعتبر التوحيد وقابلية المقارنة من الأهداف الرئيسية للتقارير المالية، حيث يسعى التوحيد إلى تقديم البيانات المالية للمؤسسات المختلفة بطريقة موحدة، باستخدام نفس المعايير والمفاهيم المحاسبية، والتصنيفات، وأساليب الإفصاح، بالإضافة إلى استخدام نماذج أساسية متشابهة للكشوف المالية.

[1] رضوان حنان حلوة ، **مرجع سابق** ، ص 179
[2] الجريد الرسمية ، **المادة 13 من القانون 07°11 ، مرجع سابق** ، ص 4
[3] اكمال خليفة أبو زيد، **النظرية المحاسبية، المكتب** الجامعي الحديث للنشر، 2005، ص: 210-211

ينبغي أن تستند السياسات المحاسبية إلى معلومات مستمدة من إجراءات موحدة، خاصةً عندما لا يكون هناك دليل يُفضّل إجراءً على آخر. قد يُعتبر تقليل الاختلافات في التقارير المالية بين المؤسسات المختلفة هدفًا مرغوبًا في السياسة المحاسبية. ومع ذلك، يمكن أن يكون هذا التوحيد أحد الأساليب الضرورية لتحقيق الأهداف الأساسية للتقدم نحو مستوى أمثل من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. إذا تبين أن الإجراءات وطرق الإفصاح المختلفة توفر فوائد تفوق تكاليفها أو تعادلها، فمن المفضل أن تختار المؤسسات الطرق الأقل تكلفة أو التي تحقق نتائج اقتصادية أكثر ملاءمة.[1]

الفرع الرابع : العوامل المؤثرة على السياسات المحاسبية

هناك عدة عوامل و معايير محددة يجب أخذها بعين الاعتبار عند بناء سياسة محاسبية لمؤسسة وهذه المعايير تختلف باختلاف المجتمع المحيط بالمؤسسة

1) **معيار القدرة على التنبؤ لاتخاذ القرارات :** عند تطبيق سياسة محاسبية لمؤسسة ما لابد من معيار التنبؤ الذي يتم على أساس المفاضلة بين البدائل المحاسبية، حيث أنه يمثل القدرة على التنبؤ بالأحداثالمستقبلية مما يؤدي الى توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات بشأن مصالحهم في المؤسسة.

2) **الأهداف الوطنية :** من اللوائح ان السياسات المحاسبية تتأثر بالظروف والعوامل السياسية.

3) **العوامل الاقتصادية وطرق التمويل :** تتأثر السياسات المحاسبية المطبقة بتأثير النظام الاقتصادي المتبع بالقوى السياسية حيث تؤثر على سلوك أصحاب المصالح في المنشأة بطريقة تؤدي إلى تأثر مصالح مجموعات أخرى.

4) **العوامل الاجتماعية والثقافية :** تختلف السياسات المحاسبية باختلاف المجتمع وعند بنائها لابد من الاخذ في الاعتبار بطبيعة وظروف المجتمع. [2]

المطلب الثاني : التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية

الفرع الاول : شروط تغيير الطرق و السياسات المحاسبية فيما يخص السياسات المحاسبية التي تطبقها المؤسسة لا بد أن تكون متسقة ومتماثلة للعمليات المتشابهة، والتغيير فيسياسة محاسبية معينة تطبقها المؤسسة، وفق النظام المحاسبي المالي، يجب أن يكون مشفوعا ومبررا وفق الحالات الآتية[3]:

---

[1] اكمال خليفة أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 215.

[2] طارق عبد العال حماد , " **معايير المحاسبة الدولية** " , الجزء الاول , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2008 , ص 142

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، للمواد : **337 من القانون رقم: 07-11 المؤرخ في 25/11/2007، يتضمن النظام المحاسبي لمالي**، مرجع سبق ذكره، ص 6.

يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية؛ يرتكز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، والتي تسمح بتقديم معلومة موثوقة أكثر والحصول عليها؛ تغيير الطرق المحاسبية يخص تغير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان بهدف إعداد وعرض الكشوف المالية

لا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض الكشوف المالية للكيان المعني.

كما يسمع بالتغيير في السياسات المحاسبية

يجب ان يكون مستخدمو القوائم المالية قادرين على مقارنة القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية للمؤسسة، والتعرف على اتجاهات موقفها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. ومن ثم يكون من الضروري تطبيق نفس السياسات المحاسبية في هذه الفترات الزمنية المختلفة مالم يستوفي التغيير في السياسات المحاسبية الاشتراطات والأسس التالية:

- اذا طلب اي معيار أو تفسير إجراء هذا التغيير
- اذا كان مثل هذا التغيير يفضي الى القوائم مالية تقدم معلومات موثوق بها وأكثر ملائمة عن المعاملات والأحداث الأخرى على المركز المالي والأداء المالي أو التدفقات النقدية للمؤسسة.[1]

كما ما لا يعتبر تغييرا في السياسات المحاسبية مايلي :

لا يعتبر المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 مايلي تغييرا في السياسة المحاسبية:

- تطبيق سياسة محاسبية لمعاملات أو أحداث أو ظروف أخرى تختلف في جوهرها عن تلك المعاملات السابقة.
- تطبيق سياسة محاسبية جديدة على معاملات أو أحداث أو ظروف أخرى لم تحدث من قبل أو كانتغير ذات أهمية نسبية.

[1] د/ علي يوسف " **لسياسات المحاسبية التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء**"، المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 ، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أعدت ضمن الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين سنة 2009 ،ص7

الفرع الثاني: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تغيير الطرق و السياسات المحاسبية

يُعد اختيار وتغيير السياسات المحاسبية من القرارات الاستراتيجية الهامة التي تقوم بها إدارة المنشأة لضمان تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة.

تتضمن الاعتبارات الداخلية والخارجية عند اتخاذ هذه القرارات ما يلي:

1) الاعتبارات الداخلية:

لا بد من إدارة المنشأة مراعات مجموعة من الاعتبارات الداخلية عند اختيار السياسات المحاسبية والتي سنلخصها في مجموعة من النقاطوهي كالتالي:

1.1) الحيطة والحذر:

مبدأ الحيطة والحذر يعني اتخاذ مستوى معقول من الاحتياط عند إصدار الأحكام اللازمة لإعداد التقديرات في ظروف تحيط بها الشكوك. يتضمن هذا المبدأ عدم تقييم الأصول أو الإيرادات بأكثر من قيمتها الحقيقية، وكذلك عدم تقييم الخصوم بأقل من قيمتها الحقيقية. وبالتالي، يتم تسجيل الأعباء عند وجود احتمالية لتحققها، بينما يتم تسجيل الإيرادات فقط عندما تتحقق بالفعل.[1]

من الضروري أن تأخذ الإدارة في الاعتبار مبدأ الحيطة والحذر عند تحديد السياسات المحاسبية. فكلما زادت درجة الحيطة والحذر، يتم اختيار سياسات محاسبية تميل إلى تقدير الأرباح بشكل أكثر تحفظًا. وبالتالي، توجد علاقة طردية بين مستوى التحفظ والسياسات المحاسبية المعتمدة، حيث تؤدي السياسات الأكثر تحفظًا إلى تقدير أقل للأرباح.

2.1) تغليب الجوهر على الشكل

مبدأ تغليب الجوهر على الشكل يعني أنه يجب تمثيل الأحداث والمعاملات الاقتصادية بناءً على حقيقتها الاقتصادية والمالية، وليس فقط بناءً على شكلها القانوني. على سبيل المثال، في حالة شراء أصل من خلال الإيجار التمويلي، يتم تسجيل الأصل كجزء من أصول المنشأة التي تتحكم فيه وليس فقط كملكية قانونية، وذلك إذا استوفت شروط الإيجار التمويلي، ويتم احتساب الإهلاك لهذا الأصل ضمن الأصول.[2]

3.1) الأهمية النسبية:

مفهوم الأهمية النسبية يعتمد على مدى تأثير المعلومة على قرارات مستخدمي القوائم المالية. إذا كانت المعلومة تؤثر بشكل كبير على القرارات، فهي تعتبر ذات أهمية جوهرية. الأهمية النسبية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى ملاءمة المعلومات لأهداف القوائم المالية، ويجب الإفصاح عن المعلومات المهمة التي تؤثر على القرارات، بينما تلك التي لا تؤثر بشكل جوهري أو لا ترتبط بالأهداف يمكن استبعادها لتسهيل فهم وتحليل المستخدمين للمعلومات

[1] بن ربيع حنيفة ، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية** " ، ط1 ، كليك للنشر ، الجزائر ، 2009 ، ص276

[2] Edwards **A survey of financial and Managerial Accounting** .Homewood.RichardDIrwinInc (. 1989 .).PP 435 .

الأساسية،[1]وعليه فإن أي تغيير اختيار لسياسات المحاسبية لا بد أن تراعى فيه الأهمية النسبية للبند أو العنصر.

2) الاعتبارات الخارجية

1.2) نظرية كفاءة السوق

يُعرف السوق الكفء بأنه السوق الذي يحافظ على توازن ديناميكي، حيث تعكس أسعار الأوراق المالية قيمتها الجوهرية بدقة وتتقلب بشكل عشوائي دون إمكانية التنبؤ أو التحكم فيها. يُفترض أن السوق المالي يمتص المعلومات المالية الجديدة بسرعة، مما يعكس استجابة المستثمرين الذين يتمتعون بفهم عميق للبيانات المحاسبية وتأثير السياسات المحاسبية على هذه البيانات. لذلك، يجب على الإدارة أن تأخذ في الاعتبار تأثير أي تغييرات في السياسات والممارسات المحاسبية على كفاءة السوق المالي.[2]

2.2) اعتبارات اجتماعية وآراء مهنة المحاسبة والمراجعة

1.2.2) الاعتبارات الاجتماعية

لتحقيق الأهداف الاجتماعية، من الضروري وجود نظام محاسبي يضمن التوازن الاجتماعي بشكل شامل ويعزز العدالة بين أفراد المجتمع. يجب أن يكون هذا التوازن متوافقًا مع المصلحة العامة والقيم الاجتماعية. في غياب تنظيم فعّال للسياسات المحاسبية، قد تتأثر العدالة الاجتماعية سلبًا، مما يؤدي إلى إفصاح محاسبي غير عادل يفيد بعض الأطراف دون الأخرى. لذلك، يجب على الإدارة أن تأخذ في الاعتبار الآثار الاجتماعية عند تحديث أو اختيار السياسات والممارسات المحاسبية[3].

2.2.2) آراء أصحاب مهنة المحاسبة والمراجعة

نظرًا للخبرة الواسعة التي يمتلكها المحاسبون ومراجعو الحسابات في مجال المحاسبة، يُعد من الأهمية بمكان استشارتهم وأخذ آرائهم في الاعتبار عند النظر في تغيير أو اعتماد سياسات وممارسات محاسبية جديدة.

الفرع الثالث : الإفصاح عنها الطرق والسياسات المحاسبية

الافصاح عن الطرق و السياسات المحاسبية

لا يوجد مجموعة محددة من السياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها. وبالتالي، قد يؤدي استخدام السياسات المحاسبية المتاحة إلى إنتاج قوائم مالية تختلف عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف. لذا، يعتبر الكشف عن السياسات المحاسبية وثيقة معلوماتية مهمة تمكن من تفسير الأرقام المدرجة في القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية التي أدت إلى هذه الأرقام[4].

---

[1] العيساوي عوص خلف ، " **الفرضيات و المبادئ والمحددات من منظور الشريعة الاسلامية** " ، ط1 ، دار دجلة ، الاردن ، 2007

[2] فداوي امينة ، " **قياس ممارسات ادارة الارباح في شركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر** ، مجلة التنظيم والعمل ، المجلد 1 ، العدد 4 ، ص 113

[3] ن التاج موسى , بوعلاق مبارك ، " **اثر التغيير في السياسات المحاسبية على جودة القوائم المالية في البيئة الجزائرية** " ، مقالة علمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، سنة 2022 ، ص 131

[4] جمال شحات ، **كيف نمنع التلاعب بالقوائم المالية ، مقال على الانترنات** ، تاريخ الاطلاع ، 31 مارس 2024

النظام المحاسبي المالي يشدد على مجموعة من الاعتبارات بشأن الكشف عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد وعرض القوائم المالية. هذه الاعتبارات تشمل[1]:

- الحاجة إلى وجود ملحق كقائمة مالية يتضمن القواعد والأساليب المحاسبية المستخدمة ويوفر معلومات تكميلية عن الميزانية وحساب النتائج.
- يجب أن يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.
- الكشف المالي عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد الكشوف المالية مع المركز العددي من السنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.
- إذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فيجب أن تكون إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة موضع تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة.
- في الحالة التي يتبين فيها أن تطبيق القاعدة المحاسبية غير مناسب لتقديم صورة صادقة عن الكيان، يجب الإشارة إلى أسباب ذلك في ملحق الكشوف المالية.
- لا يمكن تصحيح المعالجات المحاسبية غير المناسبة ببيان الطرق المحاسبية المستخدمة أو بمعلومات ملحقة أو بكشوف توضيحية أخرى.

ويجب أن يوضح قسم السياسات المحاسبية مجموعة من إيضاحات البيانات المالية، وتشمل ما يلي:

- الأسس المستخدمة في إعداد البيانات المالية، لأن الأساس الذي تقوم المؤسسة وفقاً له بإعداد بياناتها المالية يؤثر بشكل جوهري على تحليل المستخدمين. وعندما تستخدم المؤسسة أكثر من أساس لقياس البيانات المالية (مثلا: عند إعادة تقييم فئات معينة من الأصول)، فإنه من الضروري توفير مؤشر لفئات الأصول والالتزامات التي ينطبق على كل منها أساس القياس.
- كل سياسة محاسبية محددة ضرورية لفهم البيانات المالية بشكل مناسب، مع مراعاة الجوانب التالية[2]:
- يجب على كل مشروع النظر في السياسات التي يتوقع المستخدم أن يتم الإفصاح عنها لذلك النوع من المشروع. على سبيل المثال، يتوقع المستخدمون أن تكشف جميع مؤسسات القطاع الخاص عن سياسة محاسبية لضرائب الدخل بما في ذلك الضرائب المؤجلة القابلة للاستعمال والالتزامات والأصول الضريبية، وعندما يكون للمشروع عمليات بالعملة

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المواد: 22 من القانون رقم: 07-11، **المؤرخ في 25/11/2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص5-6.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم : 08-156 ، المؤرخ في 26/05/2008 ، **يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم: 07-11، المؤرخ في2007/11/25**، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية العدد ،27 الصادر بتاريخ 28/05/2008، ص13.

[2] سليمان عتير ، **مرجع سابق** ، ص 55

الأجنبية، يتوقع المستخدم الإفصاح عن السياسات المحاسبية للاعتراف بأرباح وخسائر الصرف الأجنبي.

- من المناسب للمؤسسة الإفصاح عن السياسة المحاسبية التي تختارها وتطبقها وفق معيار المحاسبة الدولي(IAS 8) ، والتي لا تكون مطلوبة بشكل محدد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- يجب أن تكشف المؤسسة في ملخص السياسات المحاسبية الهامة أو الإيضاحات الأخرى عن الأحكام التي أصدرتها الإدارة بعيداً عن تلك الأحكام التي ترتبط بالتقديرات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسة التي يكون لها الاثر الاكثر اهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية .

المطلب الثالث : جودة العلومات المحاسبية

الفرع الاول : مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

الجودة كمصطلح يقصد بها طبيعة الشيء ودرجة صلاحيته.

كما عرفت الجودة بأنها ترتبط ببرنامج التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي عن طريقالحد من العيوب في الأداء و وضع الشيء المراد تحققه .[1]

مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية تتضمن الخصائص الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة وقيمة للمستخدمين. هذه الخصائص تشمل الدقة، الشمولية، الموثوقية، والملاءمة، وهي توجه المسؤولين في وضع المعايير المحاسبية وتقييم البدائل المحاسبية عند إعداد القوائم المالية. كما تساعد في تحديد الإيضاحات الضرورية التي يجب الإفصاح عنها وتلك التي لا تعتبر ضرورية. وتعتبر هذه الخصائص مهمة للغاية للمسؤولين عند إعداد التقارير المالية، حيث تساعدهم في تقييم جودة المعلومات الناتجة عن استخدام الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، وتمييز البيانات الضرورية للإفصاح عنها من تلك التي ليست كذلك.[2]

كما تعني ما تتمتع به المعلومات المحاسبية من مصداقية التي تتضمنها التقارير المالية ،وما تحققه منمنفعة للمستخدمين و لتحقيق ذلك يجب ان تخلو من التحريف والتضليل و ان تعد في ضوء مجموعة من المعاييرالقانونية و الرقابية و الفنية بما يحقق الهدف من استخدامها. [3]

---

[1] ناصر محمد علي الأهلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية والرها في اتخاذ القرارات ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة** ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2009/2008 ص 38

[2] عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، ط 1 ، ذات السلاسل للطباعة والنشر بالكويت ، 1990، ص :194

[3] خليل إبراهيم ، " **تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال الالكترونية** "، المؤتمر الدولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية ، جامعة المسيلة ، يومي 04 و 05 ديسمبر ، 2012، ص : 64

الفرع الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

وتمثل الخصائص النوعية تلك الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات جودة عالية، بحيث تساعدالمستعملين في اتخاذ قرارات رشيدة، ويمكن توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الآتي:

1) الخصائص الأساسية وتشمل خاصيتين، هما:

1.1) الملاءمة: تكون المعلومات المحاسبية ملائمة إذا كانت ذات صلة بالقرار وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستعملين، وذلك بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة؛ وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية ، [1] وتحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي ؟[2]

1.1.1) القيمة التنبئية: ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة أو بقوتها الإيرادية؛

2.1.1) التغذية العكسية :أي مدى توفير المعلومات المحاسبية الإمكانية للمستعملين بما يسمح لهم من تعديل توقعاتهم السابقة؛

3.1.1) التوقيت المناسب:أي مدى توصيل المعلومات للمستعملين في التوقيت الذي يحتاجونها، لأن توصيل المعلومة لهم في التوقيت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار ومن ثم تفقد الفائدة المرجوة منها.

2.1) الموثوقية : تكتسب المعلومات صفة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة وإذا كانت محايدة، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستعملين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث التي وقعت أو من المتوقع أن تقع،وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية: [3]

2.2.1) القابلية للتحقق :وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل الأنظمة المحاسبية المختلفة إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.

التمثيل الصادق :تعني مدى تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع، أي أنها تعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها المؤسسة، أي أن المعلومات المحاسبية تمثل بصدق جوهر هذه الأحداث وليس شكلها فقط.

---

[1] Ali Tazdait , **Maitrise du système comptable financier**,1er Ed ACG, Alger, 2009, p2

[2] محمد مطر ، ومسى السويطي ، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية** "، ط2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2008 ، ص 333.

[3] رضوان حلوة ، **مدخل النظرية المحاسبية "الاطار الفكري - التطبيقات العملية**) ، ط2 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 75

3.2.1) الحيادية : ويكون ذلك بأن تخلو المعلومات المحاسبية من أي تحيز عن طريق قياس النتائج وعرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من المستعملين على حساب غيرها من الفئات.[1]

إذا فالملاءمة والموثوقية الخاصيتان الأساسيتان اللتان يجب توفرها في المعلومات المحاسبية حتى يمكن وصفها بأنها ذات جودة، ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتينتنتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من الممكنالتضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الموثوقية كما يمكن التضح ية بمقدار من الموثوقية في مقابل المزيد من الملاءمة .

2) الخصائص الثانوية :

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) والتي تساهم في جودة المعلومات المحاسبية، وهي:

1.2) الاتساق أو الثبات :يعني الثبات الالتزام بنفس الأساليب المحاسبية عند تسجيل وتقرير الأحداث الاقتصادية بشكل متسق من فترة مالية إلى أخرى. استخدام الثبات في المبادئ والإجراءات المحاسبية يسهل عملية المقارنة بين البيانات المالية عبر الزمن، مما يزيد من فائدة المعلومات للمستخدمين[2].

2.2) القابلية للمقارنة :تشير هذه الخاصية إلى القدرة على مقارنة القوائم المالية لفترة مالية محددة مع قوائم مالية لفترات سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنتها مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى خلال نفس الفترة المالية. هذا يتيح للمستخدمين تقييم الأداء المالي واتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على تلك المقارنات.[3]

3.2) الأهمية النسبية :الأهمية النسبية هي مفهوم يستخدم كمعيار لتحديد البيانات المالية التي يجب الكشف عنها بناءً على تأثيرها المحتمل على قرارات الأطراف المعنية. تُعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان تجاهلها أو تشويهها يمكن أن يغير القرارات الاقتصادية للمستخدمين الذين يعتمدون عليها. بشكل عام، كلما زاد تأثير المعلومة على المستخدم، زادت

[1] رضوان حلوه حنان ، **مرجع سابق** ، ص 212
[2] رضوان حلوه حنان ، **مرجع سابق** ص 217
[3] إسماعيل علوي ، عبد الحليم سعيدي ، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدا الإفصاح والشفافية في اطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي** ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، يومي 6و7 ماي 2012 ، ص 8

أهميتها النسبية. هذا المفهوم يلعب دورًا حاسمًا في تحديد كيفية تقديم البيانات في القوائم المالية ويساعد في توجيه عملية دمج البنود المالية. [1]

تتعدى جودة المعلومات المحاسبية الخصائص الفنية لتشمل أيضًا المعايير التي تسلط الضوء على الأبعاد القانونية، الرقابية، والمهنية. هذه المعايير تجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة ونفعًا لمختلف المستخدمين. الهدف من توفير معايير محاسبية هو إعداد وعرض المعلومات بطريقة تمكّن المستخدمين من اتخاذ قرارات مدروسة. لقد ركزت المؤسسات المهنية حول العالم على تطوير قواعد ومعايير محاسبية تهدف إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مع التأكيد على الأهمية الكبرى للإفصاح المحاسبي كوسيلة لنقل المعلومات بشكل واضح وفعّال.

الفرع الثالث : مستخدمو المعلومة المحاسبية

1) مستخدمو المعلومات المحاسبية : [2]

1.1) المستثمرون الحاليون والمتوقعون :

وهم مقدمي رأس المال الحاليين بالإضافة إلى أولئك الذين يفكرون جدياً في الأمر، ولديهم القدرة على ذلك وهذه الفئة تشمل :غالباً رجال الأعمال أو الشركات الأخرى أو أي جهة لديها فائض من المال ترغب في استثماره في المؤسسة، وهم يعتمدون على التقارير المالية كمصدر أساسي للمعلومات، ويهتم هذا القطاع بتوفر المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن الإبقاء أو بيع استماراتهم في المؤسسة أو عدم الاستثمار.

2.1) المقرضون الحاليون والمرتقبون : وتشمل دائني لمؤسسة من المقرضين العاديين كالمصارف أو حملة السندات أو صناديق التنمية أو المؤسسات المالية الأخرى غير الهادفة للربح، وهؤلاء يعتمدون على التقارير المالية في اتخاذ قرارات الائتمان أو الإقراض أو شراء سندات سواء في الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير.

3.1) إدارة المؤسسة : على الرغم من أن إدارة المؤسسة هي التي تقوم بإعداد التقارير المالية إلا أنها تعتبر أحد أكثر الفئات استخداماً لها باعتبارها أحد مصادر المعلومات اللازمة للحصول على مؤشرات الكفاءة والفاعلية ولعمليات التخطيط والرقابة وتقييمالاداء وعداد الموازنات الخاصة بالمستقبل.

---

[1] محمد مطر وموسى السويطي ، **مرجع سابق** ، ص 335

[2] فايز زهدي الشلتوني ، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية** - دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية ، مذكرة ماجستير ، 2005 ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين، ص 32-36

4.1) الموردون والعملاء : ويهتم هذين القطاعين بالحصول على معلومات تمكنهم من اتخاذ قرار بشان استمرار أو عدم استمرار تعاملهم مع المؤسسة، وبالتالي فهم يستخدمون التقارير المالية في دراسة قدرة المؤسسة على الاستمرارية ويركزون على هذه المعلومات بدرجة أكبر عند وجود تعاملات طويلة الأجل بينهم وبين المؤسسة، ولكن أغلب الموردون يهتمون بالمؤسسة على مدى أقصر من المقرضين.

5.1) الموظفون :الموظفون والمجموعات الممثلة لهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية صاحب العمل، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار ودفع مكافآتهم وتعويضاتهم.

الفرع الرابع : المعايير و العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

سنتطرق في هذا المطلب إلى معايير جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثر فيها

1) معايير جودة المعلومات المحاسبية

تحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية:

1.1) معايير قانونية :تعمل المؤسسات المهنية في مختلف الدول على تطوير وتطبيق معايير لجودة التقارير المالية، وذلك من خلال إصدار تشريعات وقوانين تنظم عمل هذه المؤسسات وتضمن الإفصاح الكافي والمتوافق مع المتطلبات القانونية[1].

2.1) معايير رقابية :تُعتبر الرقابة جزءًا أساسيًا من العملية الإدارية، حيث تعتمد على وجود نظام رقابي فعال يحدد دور لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في ضمان تنفيذ السياسات والإجراءات بفاعلية، وتحقيق المصداقية في البيانات المالية مع توفير تغذية راجعة مستمرة وتقييم للمخاطر والأداء الإداري.

3.1) معايير مهنية : تُولي الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية اهتمامًا بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما يُسهم في تعزيز مساءلة الإدارة وضمان نزاهة وأمانة التقارير المالية.

4.1) معايير فنية : يُساهم توافر المعايير الفنية في تطوير جودة المعلومات المحاسبية، مما ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية ويزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح في المؤسسة، ويُساعد في تعزيز الاستثمارات.

[1]زرزار العياشي " **أثار تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لشركات** " الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحامية بسة واقع وأفاق ، أم البواقي ، يومي 07 و08 ديسمبر 2010 ، من : 18

2) العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية هي[1]:

1.2) **العوامل الاقتصادية :**تتباين المعلومات المقدمة في التقارير المالية بحسب النظام الاقتصادي السائد؛ ففي النظام الرأسمالي تُعطى أهمية كبرى للتقارير المالية التي تلبي احتياجات المستخدمين، بينما في النظام الاشتراكي تُركز المعلومات المحاسبية على التخطيط الحكومي والرقابة المركزية.

2.2) العوامل الاجتماعية : تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل : اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت .... الخ فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.

3.2) العوامل القانونية :تؤثر الأنظمة والقواعد القانونية على مهنة المحاسبة والرقابة، خاصةً مع ظهور الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة، مما ينعكس على إعداد وعرض المعلومات في التقارير المالية.

4.2) العوامل الثقافية : وتتمثل في مستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية ، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص

5.2) العوامل المتعلقة بالمعلومات: تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار ، كما أن لاستخدام الحاسوب في الوقت الحاضر أثر على جودة المعلومات المحاسبية ، وكذلك كمية المعلومات المحاسبية ، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنت مما أدى إلى انخفاض كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات وزيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة و المستخدمين وزيادة عدد المستخدمين وزيادة عددالمستخدمين للمعلومات في العالم وفي الوقت المناسب .[2]

6.2) تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي) : يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعةالتقارير المنشورة ، وإضفاء الثقة في المعلومات الوارد بها ، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقاالمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها .[3]

[1]ناصر محمد علي المجهلي ،" **خصائص المعلومات المحاسبية واثرها على اتخاذ القرارات "** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2009/2008 ، ص 65-67
[2]ناصر محمد علي المجهلي ، **مرجع سابق** ، ص68
[3]ناصر محمد علي المجهلي ، **مرجع سابق** ، ص 69

المبحث الثاني : الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات السابقة اهم مايلجأ اليه الباحث من اجل تحديد اهداف البحث و لنتائج التي توصل لها الباحثين من اجل مقارنتها مع دراسته وذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث .

المطلب الاول : الدراسات باللغة العربية

- **دراسة بن التاج موسى ، بوعلاق مبارك تحت عنوان " اثر التغيير في السياسات المحاسبية على جودة القوائم المالية في البيئة الجزائرية " دراسة ميدانية 2022[1]:**

هذه الدراسة تسعى إلى فهم مفهوم التغيير في السياسات المحاسبية وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية. يتم ذلك من خلال تحديد محددات أساسية تشمل القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، والقابلية للمقارنة. تم استخدام المنهج الوصفي من خلال الاستبيان كأداة لجمع البيانات . حيث كانت اشكالية الباحثان الاساسية الى اي مدى يؤثر التغيير في السياسات المحاسبية على جودة القوائم المالية ؟بناءً على نتائج الدراسة، يمكن تلخيص التأثيرات المختلفة للتغيير في السياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية على النحو التالي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة يؤثر التغيير في السياسات المحاسبية سلبًا على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.و وملائمة المعلومات المحاسبية يؤثر التغيير في السياسات المحاسبية إيجابًا على ملائمة المعلومات المحاسبية. وقد يساهم التغيير في السياسات في تحسين توجيه المعلومات لتلبية احتياجات المستخدمين واتباع المعايير المحاسبية الملائمةوموثوقية المعلومات المحاسبيةيؤثر التغيير في السياسات المحاسبية إيجابًا على موثوقية المعلومات المحاسبية. بناءً على هذه النتائج، يجب أن يتم اتخاذ قرارات السياسات المحاسبية بحذر لتحقيق أفضل النتائج الممكنة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

- **دراسة اشرف سالم عبد الكافي تحت عنوان "العلاقة بين تغيير السياسات المحاسبية وجودة القوائم المالية من وجهة نظر الاكاديميين والماليين والمراجعين " دراسة ميدانية 2022.[2]**

ترتكز الدراسة على تحليل كيفية تأثير التعديلات في السياسات المحاسبية على دقة وثقة البيانات المالية، وذلك من خلال استطلاع آراء الخبراء الأكاديميين والمتخصصين في المجال المالي والمدققين في مدينة سرت بليبيا.حيث كانت هنالك اشكاليتين اساسيتن لهذا الباحث وهما : ماهي العلاقة بين تغيير السياسات المحاسبية وملائمة القوائم المالية ؟ماهي العلاقة بين تغيير السياسات المحاسبية وموثوقية القوائم المالية ؟اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة التي ن

[1] بن التاج موسى , بوعلاق مبارك ، مرجع سابق ، ص 124-142

[2] اشرف سالم عبد الكافي "**العلاقة بين تغيير السياسات المحاسبية وجودة القوائم المالية من وجهة نظر الاكاديميين والماليين والمراجعين** " جامعة ليبيا ، دار المنظومة ، سنة 2022

تمثلت فيالاكاديميين والماليين والمراجعين. وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية والوزن النسبي ودرجة الاهمية، واختبار ألفاكرونباخ لاختبار درجة مصداقيةالبيانات. ومعامل ارتباط بيرسون وأن أهم النتائج التي توصلت الدراسة إليها تشير الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين التغييرات في السياسات المحاسبية ومدى تلاؤم البيانات المالية، بالإضافة إلى علاقة متوسطة بين هذه التغييرات ومستوى موثوقية البيانات المالية. كما تُظهر الدراسة أن استخدام البرمجيات المتقدمة والخدمات المصرفية عبر الإنترنت له تأثير معنوي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية.

- **دراسة بلعور سليمان , قطيب عبد القادر تحت عنوان " محددات اختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية " دراسة ميدانية 2019[1]**

تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على اختيار السياسات المحاسبية لدى الشركات الجزائرية، وتطوير نموذج إحصائي يوضح العوامل الأساسية المؤثرة في اتخاذ قرارات السياسات المحاسبية. كما كان اشكالية الباحثان : ماهي اهم محددات اختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ لتحقيق أهداف البحث، تم تقييم وتحليل العوامل الرئيسية التي تؤثر على اختيار السياسات المحاسبية من قبل الإدارة، والتي شملت عوامل تعاقدية مثل هيكل الملكية، دور المدير، وشروط الديون، أُجريت دراسة تطبيقية على مجموعة من الشركات الاقتصادية، حيث تم جمع البيانات من البيانات المالية لـ 20 شركة عبر قطاعات متنوعة خلال الفترة من 2010 إلى 2014، وتم استخدام تقنيات إحصائية لتحليل البيانات وتقدير النماذج واختبار الفرضيات، وذلك باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي. وخلصت الدراسة إلى أن الشركات الاقتصادية تفضل السياسات المحاسبية التي تزيد الأرباح على تلك التي تقللها، وأن العوامل التعاقدية مثل هيكل الملكية، نوع المدير، كانت الأكثر تأثيرًا في اختيار السياسات المحاسبية.

- **دراسة سليمان عتير بعنوان (مرونة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية) دراسة ميدانية من وجهة نظر مهنية واكاديمية للفترة الزمنية الممتدة 2014-2017 [2]**

كانت اشكالية الباحث "مامدى تعدد وكفاية السياسات المحاسبية المتاحة لتطبيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ "،حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي في انجاز الفصل الاول والثاني المتعلق بالاطار النظري لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والدراسات السابقة بالنسبة للفصل الثاني , كما استخدم الباحث الادوات التالية لمعالجة بحثه الكتب و

[1] بلعور سليمان , قطيب عبد القادر ، " **محددات اختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** " ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ،المجلد الثالث ، العدد الثاني ، اكتوبر 2019 ، ص 67-89

[2] سليمان عتير، ،(**مرونة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**) ، مرجع سابق

البحوث والمقالات المنشورة في المجلات المحكمة الاطروحات والرسائل الجامعية و استمارة استبانة الدراسة الميدانية التي تمت معالجتها باستخدام برنامج الاحصائي SPSS ،كما كان الهداف للباحث من خلال هذا الموضوع وهو التعريف بدور معايير المحاسبة الدولية في صياغة وتنظيم تطبيق السياسات المحاسبية و التعرف على مدى توافق الممارسات المحاسبية الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق باختيار و تطبيق السياسات المحاسبية و اختبار مدى تعدد السياسات المحاسبية المتاحة للتطبيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي و التعرف على مدى كفاية وملائمة السياسات المحاسبية للتطبيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتوصل الباحث الى النتائج التالية المعيار المحاسبي الدولي (IAS8) السياسات المحاسبية، التغيرات في التقدير المحاسبي والأخطاء"، يعتبر مرجعية مناسبا لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية.

- **دراسة يوسف , عائشة موسى محمد تحت عنوان "الطرق والسياسات المحاسبية البديلة واثرها على تعظيم قيمة المنشأة وترشيد القرارات الادارية " دراسة ميدانية تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية 2016.[1]**

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير الطرق والسياسات المحاسبية البديلة وتنظيمها على تعظيم قيمة المنشأة وترشيد القرارات الإدارية. هدفت الدراسة إلى معرفة الطرق والسياسات المحاسبية وتنظيمها بصورة نظرية، ثم تطبيق هذه المعرفة على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي لاختبار الفرضيات من خلال الاستبيان كأداة لجمع البيانات. نتائج الدراسة أظهرت أن التغييرات في السياسات المحاسبية قد تؤثر سلبًا على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة والفهم، ولكنها قد تؤثر إيجابًا على ملائمتها وموثوقيتها. يجب أن تتخذ قرارات السياسات المحاسبية بحذر لتحقيق أفضل النتائج الممكنة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

- **دراسة بشوندة رفيق تحت عنون " السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي " مجلة الرماح للبحوث والدراسات سنة 2015 .[2]**

تمثل الغاية الرئيسية للبحث في التحقق من مدى تلبية النظام المحاسبي المالي في الجزائر لاحتياجات الهيئات الاقتصادية من حيث اعداد وتبني السياسات المحاسبية كما كانت الاشكالية الرئيسية كما يلي ماهي السياسات المحاسبية التي يجب على الكيان الافصاح عنها ,

[1] يوسف ،عائشة موسى محمد ، "**الطرق والسياسات المحاسبية البديلة واثرها على تعظيم قيمة المنشأة وترشيد القرارات الادارية** " ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ،السودان ، دار المنظومة ، 2016

[2] بشوندة رفيق تحت ، مقالة علمية ، تحت عنون " **السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي** " مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 10 ، العدد10 ، سنة 2015.

حتى يتسنى للمستعملين القوائم المالية الحكم بكفائة على المعلومات المالية والمحاسبية التي يدلي بيها المسؤولون على الحوكمة في الكيان ؟ كما توصل النتيجة التالية من الضروري أن تقوم الكيانات بالإفصاح الواضح عن السياسات المحاسبية التي تتبعها، لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة من قبل المسؤولين بشكل فعال، وهذا يساعد في تعزيز الشفافية والحوكمة داخل الكيان.

- **دراسة محمد ، ابتسام احمد موسى بعنوان " اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على وعاء ضريبة ارباح الاعمال في المنشأت التجارية بالسودان " دراسة ميدانية 2011.[1]**

تناول البحث أثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية علي وعاء ضريبةأرباح الأعمال في المنشات التجارية ، وقد تمثلت مشكلة البحث في التباين الـذييحدث في نتائج أعمال المنشآت عبر السنوات المتعاقبة وذلك عند استخدام الطرقوالسياسات المحاسبية البديلة في إعداد القوائم المالية التي تصدرها المنشأت ، ممايصعب عملية المقارنة بين القوائم المالية للمنشأة الواحدة أو المنشآت المختلفة ذلكبالإضافة الي تأثيره علي صافي الربح الضريبي الذي علـي أساسـه يـتم أخـذالضرائب المستحقة ، كما أن هذا التباين يؤثر علي تقويم أداء المنشآت.البحث يهدف إلى التعرف على أهمية الطرق والسياسات المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، وتحديد المشاكل والتحديات التي تواجه السلطات الضريبية في تطبيق هذه السياسات والطرق. الهدف هو أيضا مساعدة السلطات الضريبية في فهم القوائم المالية لاتخاذ قرارات ضريبية مستنيرة، وتعزيز دور المنظمات المهنية في تطوير المحاسبة. الباحثة استخدمت مجموعة من المناهج، بما في ذلك الاستنباطي، الاستقرائي، التاريخي والوصفي التحليلي. النتائج الرئيسية للبحث تشير إلى أن تنوع الطرق والسياسات المحاسبية يؤدي إلى إنتاج معلومات ملائمة يمكن الاعتماد عليها في القوائم المالية.

- **دراسة يوسف , عبد الله ابراهيم عثمان بعنون" اطار علمي لتقويم استخدام المدخلين المعياري و الايجابي في تحليل دوافع الادارة تجاه اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة وبناء المعايير المحاسبية" دراسة تحليلية تطبيقية 2009 .[2]**

تناولت الدراسة تقويم استخدام المدخلين المعياري والايجابي في تحليل دوافع الإدارة تجاه اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة وبناء المعايير المحاسبية ، وتمثلت مشكلة البحث فيما إذا كان استخدام المدخل المعياري يمكن من تحديد اثر الطرق والسياساتالمحاسبية البديلة على بيانات القوائم المالية للشركات ،الدوافع التي تجعل الادارة تختار من بين مجموعة

[1] محمد , ابتسام احمد موسى بعنوان " اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على وعاء ضريبة ارباح الاعمال في المنشأت التجارية بالسودان " ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ،السودان ، دار المنظومة ، 2011

[2] يوسف , عبد الله ابراهيم ثمان، ، بعنون" اطار علمي لتقويم استخدام المدخلين المعياري و الايجابي في تحليل دوافع الادارة تجاه اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة وبناء المعايير المحاسبية" ، رسالة دكتوراه ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ،السودان ، دار المنظومة ، 2009

الطرق والسياسات المحاسبية البديلة في البيئة السودانية ، وتأثير الظروف البيئية ودرجة التحفظورأي المراجع والقوانين الضريبية على عملية اختيار الادارة للطرق والسياسات المحاسبيةالبديلة في السودان ، هذا بالاضافة الي الاسباب التي تحول دون التوصل الي معايير محاسبيةتلقى القبول العام باستخدام المدخل المعياري ، ومدى ملائمة المعايير المحاسبية التي تصدرهاالمنظمات الدولية والاقليمية للبيئة السودانية كما استخدم الباحث المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي وتوصل الباحث الى النتائج التالية المدخل المعياري لا يوفر تفسيراً كافياً للدوافع الاقتصادية التي تدفع الإدارة لاختيار سياسات محاسبية معينة على حساب الأخرى. هذا المدخل، الذي يتبع منهجاً فلسفياً عقلانياً، يهدف إلى استنباط ممارسات محاسبية بديلة أفضل، ولكنه لم يقدم أساساً علمياً يمكن الاعتماد عليه لتحديد معيار مناسب للاختيار من بين السياسات المحاسبية البديلة وتقييم تأثيراتها على القوائم المالية.

- **دراسة العطاونة, هبة احمد علي تحت عنون " السياسات المحاسبية بين الثبات والتغير " دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية سنة 2005.[1]**

جاءت الدراسة لمعرفة مدى ميل الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية إلى الثبات أو التغيير فيالسياسات المحاسبية. و أيضا معرفة أثر بعض العوامل البيئية على الثبات و التغيير في السياسات المحاسبية ، وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين و الإدارة المالية.ولأغراض جمع البياناتحول أراء فئتي الدراسة بالنسبة للثبات و التغيير في السياسات المحاسبية و أثر العوامل البيئية على الثبات و التغيير في السياسات المحاسبية، فقد تم توزيع أستبانة على فئتي الدراسة و تم جمع (40) ردا من فئة المدققين الخارجيين و (35) ردا من فئة الإدارة المالية .و قد تم تحليل البيانات المجمعةباستخدام الأساليب الإحصائية كالوسط الحسابي و الانحراف المعياري و اختبار(T) و قد أظهرتنتائج الدراسة أن مجمل الشركات السعودية المساهمة تميل الى تطبق الثبات في سياستهاالمحاسبية عند إعدادها لقوائمها المالية. و أن الثبات في السياسات المحاسبية يعزز علاقةالمستثمرين بالإدارة .وكذلك الثبات في السياسات المحاسبية يرشد العملية المحاسبية.

[1] العطاونة, هبة احمد علي ، ، **تحت عنون " السياسات المحاسبية بين الثبات والتغير " رسالة ماجستير** جامعة الاردن ، 2005

المطلب الثاني :دراسات اجنبية

- **Wali,Anyanwu Wali, Anyanwu "Assessing the impact of management's choice of accounting policy and accounting rounding in financial statements on the quality of financial reporting of SMEs in Nigeria" 2021[1].**

ارتكزت الدراسة على نظرية أصحاب المصلحة .كما اعتمدت الدراسة نهج تصميم المسح , تم جمع البيانات بشكل أساسي من خلال الاستبيان وتم تحليلها باستخدام الإحصاء الوصفي وتقنيات الانحدار .كشفت النتائج تأثير التقديرات غير الدقيقة على جودة المعلومات المالية قد يكون ملحوظًا، بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى. من الضروري أن تحرص الشركات، خاصةً الصغيرة والمتوسطة، على تطبيق المعايير المحاسبية بدقة عند إعداد سياساتها المحاسبية وإجراء التقديرات لضمان الدقة في التقارير المالية وتقليل الأخطاء الجوهرية.

- **Sunday AdobayoAlayemi " ،Choice of Accounting Policy Effects on Analysis and Interpretation of Financial Statement "2015.**

تركز هذه الدراسة على فهم تأثير السياسات المحاسبية على الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي على تحليل وتفسير القوائم المالية. استخدم الباحث منهجاً وصفياً لتقديم النظريات المحاسبية والأطر النظرية للسياسات المحاسبية والإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى استخدام المنهج الاستقرائي والتحليلي والاستنباطي لاختيار الفروض وتحليل النتائج. خلصت الدراسة إلى أن السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركات لها تأثير كبير على المعلومات المقدمة في القوائم المالية وتحليلها وتفسيرها. وعلى هذا الأساس، أوصى الباحث بالكشف عن جميع المعلومات الموجودة في القوائم المالية والسياسات المحاسبية التي تتبعها الشركات[2].

- **Ahmed YunisAbdelsalamAhtyba ' Impact of Chang in Accounting Policies on Equity and Reliability of Financial Statements"2010**

تركز هذه الدراسة على تقييم تأثير التغييرات في السياسات المحاسبية على القوائم المالية ومدى مصداقيتها وعدالتها. تتأكد الدراسة من أن أي تغيير في السياسات المحاسبية لشركةشال يتم فقط بعد التحقق من مبررات وفوائد التغيير. تستخدم الدراسة منهجًا استنباطيًا لتحديد المشكلة، ومنهجًا استقرائيًا لاختيار فرضيات الدراسة، ومنهجًا تاريخيًا لمراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة، ومنهجًا وصفيًا لإجراء الدراسة التطبيقية. توصلت الدراسة

[1]Wali,Anyanwu "Assessing the impact of management's choice of accounting policy and accounting rounding in financial statements on the quality of financial reporting of SMEs in Nigeria" 2021

[2] Sunday AdobayoAlayemi ,"**Choice of Accounting Policy :Effects on Analysis and Interpretation of Financial Statement"** ,American Journal of Economics ,Finance and Management ,2015.

إلى أن الثبات في اتباع السياسات المحاسبية في شركة Shell يجعل القوائم المالية عادلة وصادقة وقابلة للمقارنة وسهلة الفهم للمستخدمين. وتوصي الدراسة بالعمل على اتباع سياسة محاسبية ثابتة تتلاءم مع الظروف المحيطة بالشركة، وتقييم المخزون السلعي وفقًا للقيمة الجارية، وإقامة دورات تدريبية للعاملين في الإدارة المالية حول الاستخدام الصحيح للسياسات المحاسبية[1].

- **CHIWAR A SALARM.":Importance of Accounting Information Quality In Financial Statementsfor 2006 Users[2]"**

تتمحور هذه الدراسة حول أهمية السياسات المحاسبية جودة المعلومات المحاسبية للمستخدمين، وتسعى لتحديد الخصائص التي يعتبرها المستخدمون مهمة. تشير الدراسة إلى أن القراء غالبًا ما يجدون صعوبة في فهم أهمية جودة المعلومات المحاسبية، مما يقلل من استفادتهم من القوائم المالية. تستخدم الدراسة منهجًا وصفيًا وتحليليًا، وتستند إلى مجموعة متنوعة من المصادر العربية والأجنبية. وجدت الدراسة أن الوحدات الاقتصادية غالبًا ما لا تلتزم بمعايير المحاسبة الدولية أو المحلية، مما يؤدي إلى تنوع كبير في القوائم المالية. وفي النهاية، توصي الدراسة بتقديم دورات أكاديمية ومهنية للمحاسبين لتوضيح المعايير المحاسبية وكيفية تطبيقها، وتشجيعهم على الالتزام بها وفهم مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الثالث :عرض أوجه التشابه واوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

1) أوجه التشابه

عند النظر في الدراسات السابقة، نجد أنها تغطي متغيرات الدراسة الحالية، بعض هذه الدراسات ركزت على السياسات و الطرق المحاسبية و التغيير فيها ، بينما ركزت الأخرى على جودة المعلومات المحاسبية. الجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من هذه الدراسات استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات في الجانب التطبيقي، بالمثل، الدراسة الحالية تتعامل مع الطرق والسياسات المحاسبية والتغيير فيها و جودة المعلومات المحاسبية وتعتمد أيضا على الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

[1]Ahmed YunisAbdelsalamAhtyba" ,**Impact of Chang in Accounting Policies on Equity and Reliability of Financial Statements" Master of Accounting and Finance**, Sudan University of Science and Technology, College of Graduate Studies, 2010 .

[2] 2CHIWAR A .SALAR M ,"**Imbortance of Accounting Information Quality In Financial Statements for Users**",university of Al Mosul ,2006 .

2) أوجه الاختلاف

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث المكان و الزمان تمت الدراسة الحالية خلال سنة 2024 بينما تمت الدراسات السابقة في بيئة أجنبية وعربية من سنة 2005 إلى غاية 2022 اما من حيث العينة تناولت الدراسة الحالية عينة حوالي 31 استمارة موزعة على المحاسبين ومحافظي الحسابات وخبيرين محاسبين و بينما الدراسات السابقة تناولت عينات أكثر أو مساوية عينة الدراسة الحالية من حيث المتغيرات هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة مااثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على جودة للمعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية , من خلال وجهات نظر المحاسبين و محافظي الحسابات وخبير محاسبيين ، أما الدراسات السابقة فقد تناولت متغيرات وعينات مختلفة

خلاصة الفصل :

من خلال ما تعرفنا عليه في الادبيات النظرية للطرق والسياسات المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية ان السياسات المحاسبية هي المبادئ والاسس والقواعد والطرق وان عملية اختيار الطرق والسياسات المحاسبية لها بدائل محاسبية متعددة ولها قيود محاسبية يجب مراعتها ، و نرى ان التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية ماهو الا حاصل تبني طرق وسياسات محاسبية مختلفة عما كانت عليه من قبل في المؤسسات الاقتصادية حيث تسعى هذه الأخيرة بأن تقدم معلومات محاسبية ذات جودة عالية واكثر ملائمة وموثوقية وكذا شاملة لجميع النشاطات أي انه يؤثر على جودة المعلومات وبالتالي فان التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية لايكون فعالا الا اذا كان يقدم جودة معلومات محاسبية جيدة .

الفصل الثاني :الدراسة الميدانية لأثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى الإطار النظري السياسات المحاسبية والتغيير فيها واثرها على جودة المعلومات لتجسيد هذا الإطار النظري قمنا بإسقاطه على الجانب التطبيقي وحاولنا القيام بدراسة ميدانية لمكاتب المحاسبة ولدراسة أعمق وأكثر تفصيل لهذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول الطريقة والأدوات المستخدمة ثمالاعتماد في هذا المبحثعلى أداة الاستبيان والتي تعدمنبين أهم الأدوات المتعلقة بالتقدير الشخصيللظواهر والأحداث، وهذا لمعرفة مدىتطابق وجهةنظر العينة المختارة من مجتمع الدراسة، أما المبحث الثاني التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات قمنا باستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع تحليل هذه النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

يحتوي هذا المبحث على مطلبين الأول يتمثل في الطريقة المعتمدة في الدراسة، أما الثاني يتمثل في نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة

الفرع الأول: طرق الدراسة

1: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مكاتب المحاسبة لولاية ورقلة وضواحيها, حيث تم إجراء الدراسة الميدانية على مسؤولي الجبائية في هذه المؤسسات, أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم توزيع **31** استبيانعلى مستوى مكاتب المحاسبة ، وقد تم استرجاع كافة الاستمارات الموزعة.

جدول رقم (2-1) : يوضح إحصائيات الاستبيانات الموزعةوالمستردةعلى العينة

البيان	العدد	النسبة المؤوية
عدد الاستمارات الموزعة	31	%100
عدد الاستمارات المقبولة والمستردة	31	%100
عدد الاستمارات الملغاة	00	%00

المصدر : من إعداد الطالبان بناءاعلى فرز استمارات الاستبيان

2: متغيرات الدراسة

جدول رقم (2-2) : يوضح متغيرات الدراسة

المتغيرات	
المتغير التابع:	**جودة المعلومات المحاسبية**
المتغير المستقل:	**الطرق والسياسات المحاسبية**

المصدر: من إعداد الطالبان بناءا على استمارة الاستبيان

الفرع الثاني : تصميم استمارة الاستبيان

تم تصميم أسئلةالاستبيانبصفةعادية،من أجل أن تكون مفهومة من قبل العينة التي تم اختيارها ، الذين لديهم اطلاع كافي بموضوع الدراسة،بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة من الاجابة على فرضيات الدراسة، وقد استعنا بآراء بعض الأساتذة وهذا للإحاطة بكل جوانب تصميم الاستبيان لرفع نسبة القبول للعينة .

تضمن الاستبيان قسمين رئيسين ،القسم الأول يحتوي على الأسئلة الخاصة بالبيانات الشخصية، والقسم الثاني يحتوي على الأسئلة الخاصة متغيرات الدراسة ،حيث تضمن 32 سؤالا كتبت باللغة العربية وقد تمت عملية تحكيم من قبل أساتذة مختصين فالمجال المحاسبي من أجل سلامة المحتوى المعلوماتي، و تغطية جميع محاور الدراسة.

الفرع الثالث: هيكل الاستبيان

الجزء الأول: يتكون من لأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد العينة (الوظيفة ،سنوات الخبرة ،المؤهل العلمي ، الشهادات) يحتوي على اربع أسئلة من السؤال رقم01 الى السؤال رقم 04 .

الجزء الثاني :وينقسم إلى خمس محاور:

المحور الأول : يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بسماح النظام المحاسبي المالي بتغيير في الطرق والسياسات المحاسبية 8 أسئلة.

المحور الثاني : يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية الملائمة 05 أسئلة.

المحور الثالث : يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية الموثوقية ويضم 05 أسئلة.

المحور الرابع :: يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقةالمتعلقة اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية القابلية للفهم 07 أسئلة

المحور الخامس :يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة المتعلقة اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية القابلية للمقارنة 07 أسئلة

الفرع الرابع: اختبار مقياس الاستبيان

وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة لكل محور ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الاستبيان وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت الخماسي ، و نظرا لاستخدامه في الكثير من الدراسات السابقة في هذا المجال، يطلب من المحاسبين إعطاء درجة موافقتهم على كل عبارة من العبارات الواردة على مقياس" ليكارت الخماسي "

كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم (2-3) يبين معايير تحديد الاتجاه

المجال	العبارة
1 a 1,8	**غير مقبول بشدة**
1,81 a 2,61	**غير مقبول**
2,62 a 3,42	**محايد**
3,43 a 4,23	**مقبول**
4,24 a 5	**مقبول بشدة**

المصدر ::من إعداد الطالب بناءا على مقياس ليكرت الخماسي

وحسب الدراسات السابقة يقسم مقياس **" ليكارت الخماسي "** كما هو موضح كما يلي:

جدول رقم (2-4): يوضح مجال المتوسط الحسابي المرجح لكل مستوى (مقياس ليكارت)

مجال المتوسط الحسابي المرجح	المستوى الموافق له
1الى1,8	منخفض جدا
1,81الى 2,61	منخفض
2,62 الى 3,42	متوسط
3,43الى 4,23	مرتفع
4,24الى 5	مرتفع جدا

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على مستوى (مقياس ليكارت)

حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى (5 -1 = 4) ثم نقسمه على اكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (5/4=0.8),ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي: (من 1 إلى 1.8منخفض جدا ومن 1.81 إلى 2.61منخفض ومن 2.62 إلى 3.42متوسط ومن 3.43 الى 4.23 مرتفع ومن 4.23 الى 5 مرتفع جدا).

الفرع الخامس: نشر ومعالجة استمارة الاستبيان

من أجل توزيع أكبر قدر ممكن من استمارات الاستبيان اعتمدنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيما يلي :

المقابلة الشخصية: وهذا من خلال التسليم المباشر للمستجوب وشرح الهدف من توزيعها وابعاد الغموض المستجوب .

الاستعانة بالغير : وهذا من خلال تسليم عدد معين من الاستمارات لبعض الزملاء في المدن المجاورة ونفس المدينة

الاستمارة الالكترونية : وهذا من خلال ارسالها لعدد من المحاسبين في الايمايل .

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية المستخدمة

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي ,حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS النسخة 19، عن طريق تفريغ بيانات قوائم الاستبيان في Excel ونقلها مباشرة إلى SPSS.

وهذا للتوصل إلى ما يلي:

اختبار ألفا-كرونباخ لمعرفة صدق وثبات الدراسة.

أساليب الإحصاء الوصفي للتعرف على خصائص العينة من خلال التكرارات والنسب المؤوية.

حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من الاستبيان .

اختبار **Kruskal Wallis** لقياس نتائج اختبار الفرضيات.

تحليل الانحدار المتعدد لاختبار صلاحية نموذج الدراسة وتأثير التغير المستقلة على المتغير التابع

الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة

ضبط المقياس بطريقة ألفا كرونباخ :لاختبار صدق وثبات الاستبيان والتأكد من مصداقية المستجوبين على أسئلته ولكل متغير على حدى فقد تم استخدام معامل آلفا كرو نباخ، بحيث يأخذ قيما تكون محصورة بين الصفر والواحد(0،1) ولكل منها دلالة.

المحور الأول (المتغير المستقل) :قمنا بحساب الفاكرونباخ بالنسبة للمتغير المستقل ثم للمتغيير التابع وبعد ذلك قمنا بحساب الفاكرونباخ لكامل العينة

الجدول رقم (2-5) يبين الصدق و ثبات أداة الدراسة

عدد العبارات	ألفا كروباخ
8	0,917

المصدر :من إعداد الطالبان بناء على تحليل نتائج spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن بتطبيق آلفا كرو نباخ من أجل اختبار الصدق والثبات في الإجابات على المحور الاول (المتغير المستقل) من خلال عينة الدراسة المكونة من 31 فرد تحصلنا على القيمة آلفا كرو نباخ (0.917) وهذا يدل على أن الارتباطبين الإجابات مقبول وكافي إحصائيا لمثل هذه الدراسة.

المحاور من 2 إلى 5 (المتغير التابع) :

	عدد العبارات	قيمةألفا كرونباخ
المحور 2	**5**	**0.746**
المحور 3	**5**	**0.711**
المحور 4	**7**	**0.887**
المحور 5	**6**	**0.866**
المتغير التابع	**23**	**0.935**

المصدر :من إعداد الطالبانبناءا على تحليل نتائج الإستبيان

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن بتطبيق آلفا كرو نباخ من أجل اختبار الصدق والثبات في الإجابات على المحور الثاني (المتغير التابع) من خلال عينة الدراسة المكونة من 31 فرد تحصلنا على القيمة آلفا كرو نباخ (0.935) وهذا يدل على أن الارتباطبين الإجابات مقبول وكافي إحصائيا لمثل هذه الدراسة.

جميع أبعاد الاستبيان

عدد العبارات	ألفا كرومباخ
31	0,943

المصدر :من إعداد الطالبان بناءا على تحليل نتائج الإستبيان

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن بتطبيق آلفا كرو نباخ من أجل اختبار الصدق والثبات في الإجابات على جميع فقرات الاستبيان من خلال عينة الدراسة المكونة من 31 فرد تحصلنا على القيمة آلفا كرو نباخ (0.943) وهذا يدل على أن الارتباطبين الإجابات مقبول وكافي إحصائيا لمثل هذه الدراسة، وبالتالي تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان مما يجعله صالحا وإمكانية الاعتماد عليه في تحليل النتائج.

تحديد مستوى كل بعد على حدى :

تم تحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح من خلال حساب المدى 4= 1 - 5ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية 4/5=0,8ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي1وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا من 1 الى 1.8 ومن 1.8 الى 2.61 و من 2.62 الى 3.42 ومن 3.43 الى 4.23 ومن 4.24 الى 5

بالنسبة لمقياس ليكارت الخماسي يكون مجال المتوسط الحسابي المرجح كما يلي:

الجدول (2-6) رقم الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة

المجال	العبارة
1 a 1,8	غير مقبول بشدة
1,81 a 2,61	غير مقبول
2,62 a 3,42	محايد
3,43 a 4,23	مقبول
4,24 a 5	مقبول بشدة

المصدر :من إعداد الطالبان بناء على مخرجات SPSS

المبحث الثاني :عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

يقدم هذا المبحث عرض لمختلف نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها من خلال جمع البيانات وتحليلها ومناقشتها وللوصول إلى إثبات الفرضيات أو نفي من خلال نتائج الدراسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة

الفرع الأول :عرض نتائج المحور الخاص المستوى الدراسي

التحليل الوصفي للعينة :

الشكل رقم 2-1 يوضح التحليل الوصفي للعينة حسب المستوى

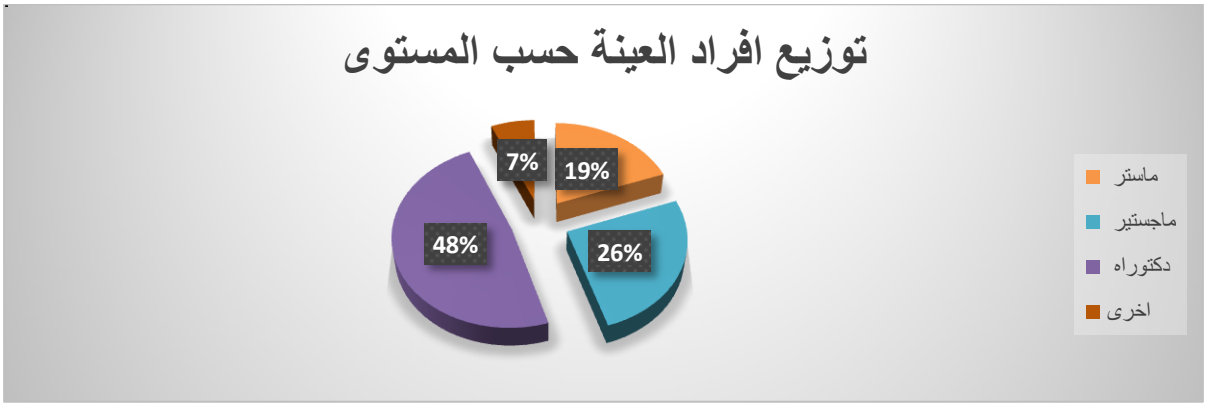

المصدر : من اعداد الطالبان

جدول رقم (2-7): يوضح التحليل الوصفي للعينة حسب المستوى

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ماستر	6	19,4
ماجستير	8	25,8
دكتوراه	15	48,4
أخرى	2	6,5
المجموع	31	100,0

المصدر :من إعداد الطالبان بناء على نتائج البرنامجSPSS

من خلال الجدول السابق الذي يوضح لنا توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة الدكتوراه حيث بلغت نسبتهم % 48.4أي ما يعادل 15فرد والتي تمثل حولي نصف العينة ، في حين بلغت نسبة حاملي شهادة الماجستير 25.8% أي ما يعادل 08 أفراد ، كما بلغت نسبة المتحصلين على شهادة الماستر % 19.4ما يعادل 6 أفراد، كما بلعت نسبة حاملي شهادات مهنية 6.5 فردين كما لم يتم تسجيل

أي نسبة لحاملي شهادة اللسانس ، وأن معظم عينة الدراسة ذات مستوى جامعي، وهذا ينعكس إيجابيا على الدراسة و يزيد في دقة المعلومات وإثرائها.

الفرع الثاني :عرض نتائج المحور الخاص بالتخصص

الشكل رقم 2-2 يوضح التحليل الوصفي للعينة حسب التخصص :

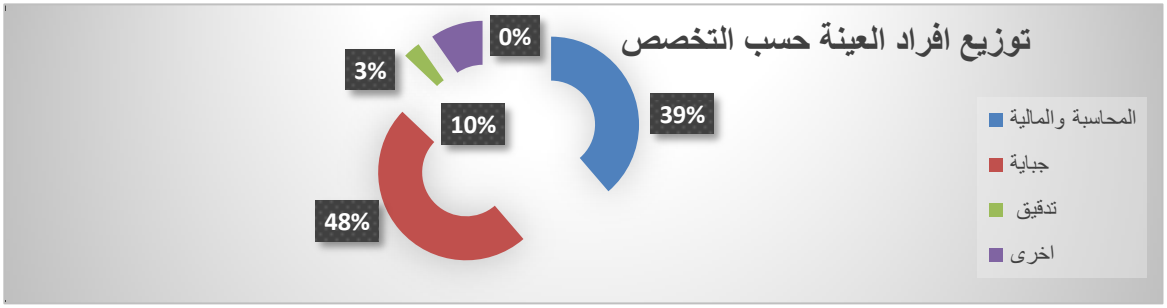

المصدر : من اعداد الطالبان بناء على مخرجات EXCEL و SPSS

جدول رقم (2-8): يوضح التحليل الوصفي للعينة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
المحاسبة والمالية	12	38,7
جباية	15	48,4
تدقيق	1	3,2
أخرى	3	9,7
المجموع	31	100,0

المصدر :من إعداد الطالبان بناءا على نتائج البرنامج SPSS

نلاحظ حسب الجدول اعلاه توزيع افراد العينة حسب التخصص ، حيث اغلبية العينة درسو تخصصات محاسبية سواء محاسبة مالية او جباية او تدقيق بنسبة 90.3 % من مجموع افراد العينة وهي تخصصات المثالية للمحاسبة ولدراستنا ، وهنالك تخصصات اخرى بنسبة 9.7 % لا تقل اهمية وبالتالي يمكن الاستفادة من تخصصهم في هذه الدراسة .

الفرع الثالث : عرض نتائج المحور الخاص بالمهنة

الشكل رقم2-3: يوضح التحليل الوصفي للعينة حسب المهنة

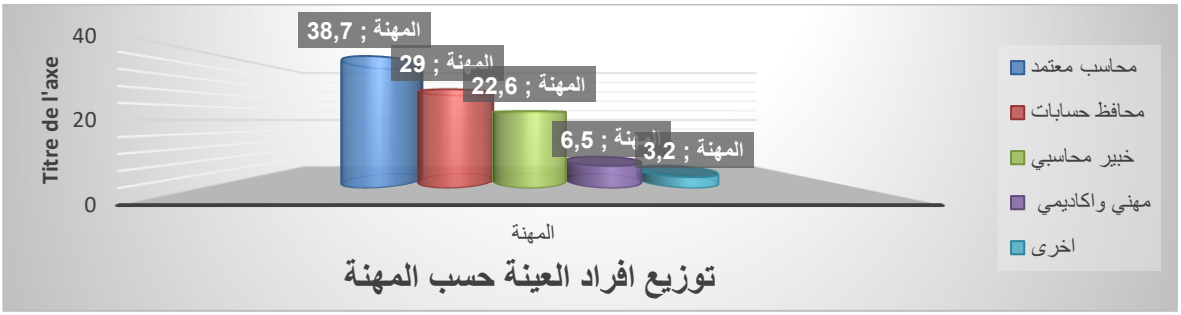

المصدر : من اعداد الطالبان بناء على مخرجات EXCEL و SPSS

جدول رقم (2-9): يوضح التحليل الوصفي للعينة حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
محاسب معتمد	12	38,7
محافظ حسابات	9	29,0
خبير محاسبي	7	22,6
مهني وأكاديمي	2	6,5
أخرى	1	3,2
المجموع	31	100,0

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على نتائج البرنامج SPSS

من خلال الجدول و الشكل السابق نلاحظ أن نسبة المستجوبين من خلال الاستبيان من محاسب معتمد هي 38.7% أي 12 فرد محافظي حسابات هي 29% أي 9 افراد و خبير المحاسبي 22.6 % أي 7 افراد و المهني والاكاديمي 6.5 % أي فردين واخرى 3.1 أي فرد وحيد وهذا يعني انه مناسب لدراسة ليعطينا افضل النتائج .

الفرع الرابع :عرض نتائج المحور المتعلق بالخبرة

الشكل رقم 2-4 : يوضح التحليل الوصفي للعينة حسب الخبرة

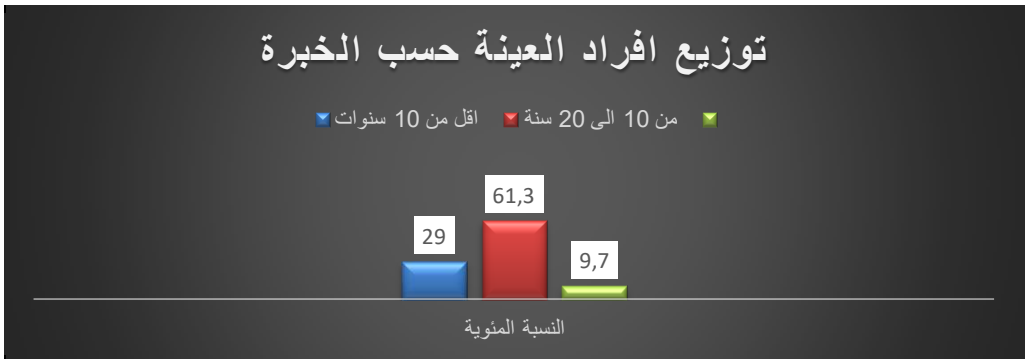

المصدر : من اعداد الطالبان بناء على مخرجات EXCEL و SPSS

جدول رقم (2-10): يوضح التحليل الوصفي للعينة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 10 سنوات	9	29,0
من 10 إلى 20 سنة	19	61,3
أكثر من 20 سنة	3	9,7
المجموع	31	100,0

المصدر :من إعداد الطالبان بناء على نتائج البرنامج(SPSS)

من خلال الجدول السابق الذي يوضح لنا توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية بالسنوات، نلاحظ أن عدد افراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 10سنوات هو 09 أفراد أي نسبة 29% من إجمالي العينة، أما عدد افراد العينة الذين تتراوح خبرتهم مابين 10 الى 20 سنة هو 19 فرد أي بنسبة % 61.3 وهي النسبة الأقل من إجمالي العينة ، بينما عدد افراد العينة الذين تفوق خبرتهم 20 سنة هو 03 أفراد أي بنسبة % 9.7 وهي النسبة الأقل مما يدل على أن المستجوبين لديهم خبرة جيدة في مجال المحاسبة تمكننا من الاستفادة من المعلومات المتوفرة لديهم .

المطلب الثاني: التحليل الوصفي والاحصائي للنتائج

سنحاول في هذا المطلب ان نقوم بدراسة التحليل الوصفي والاحصائي للنتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين اتجاه فقرات المحاور.

الفرع الأول: تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري

1)بالنسبة للمحور الأول: يسمح النظام المحاسبي بالتغيير في الطرق والسياسات المحاسبية

بعد التحليل الإحصائي للمحور الأول لمعرفة اتجاه أراء عينة الدراسة حول تغيير الطرق السياسات المحاسبية الذي موضح في الجدول رقم حيث يبين توزيع إجابات العينة حول توجه الآراء المحاسبين نحو الموافقة أو الرفض.

الجدول رقم (2-11): نتائج أراء أفراد عينة الدراسة حول التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية

العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
يوفر النظام المحاسبي المالي عدة طرق للاهتلاك (الخطي – المتناقص – المتزايد– الوحدة المنتجة) مما يسمح بالتغيير بينها وفق طبيعة الأصل	31	3,97	0,547	موافق
يوفر النظام المحاسبي المالي طريقتين لتقييم المحزونات (FIFO -CUMP) مما يسمح بالتغيير بينها وفق طبيعة المخزون	31	4,10	0,396	موافق
يوفر النظام المحاسبي المالي عدة بدائل للقياس المحاسبي (القيمة العادلة- التكلفة التاريخية- التكلفة الجارية- القيمة القابلة للتحصيل- القيمة الحالية) يمكن التغيير بينها	31	4,13	0,499	موافق
يتيح النظام المحاسبي المالي التغيير عند الاعتراف بالإيرادات (الاعتراف بالإيراد قبل تسليم السلعة – الاعتراف بالإيراد بمرور الزمن)	31	4,06	0,442	موافق
يسمح النظام المحاسبي المالي بتغير تصنيف العملاء (زبائن عاديين– زبائن مشكوك فيهم- زبائن معدومين)	31	4,10	0,473	موافق
يتيح النظام المحاسبي المالي بتغيير في طرق ترجمة القوائم المالية (سعر الصرف – متوسط سعر الصرف – سعر الصرف الفعلي)	31	4,03	0,482	موافق
يوفر النظام المحاسبي المالي نموذج وآلية اعادة التقييم التثبيتات العينية (نموذج التكلفة المهتلكة– نموذج اعادة التقييم)	31	4,10	0,473	موافق
يتيح النظام المحاسبي المالي التغيير عند الاعتراف بالأعباء (الاعتراف بالأعباء على اساس الفترات المحاسبية - الاعتراف بالأعباء على اساس العلاقة السببية	31	4,13	0,428	موافق
المحور الاول		4,08	0,373	موافق

المصدر من اعداد الطالبان بناءا على مخرجات SPSS

من خلال مطالعة بيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن المتوسطات الحسابية بالنسبة لعينة الدراسة قد تراوحو بين 3.97 و 4.13، وإن العباراتين رقم (03و08) على التوالي يمثلان الأعلى بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطهما الحسابي 4.13أما إنحراف معياري فقد بلغ 0.499 و 0.428 في حين أن العبارتين رقم(01) هي تمثل أقل متوسط حسابي والذي بلغ 3.97 وبإنحراف معياري بالغ (0.547).

فمن خلال هذا الجدول يتضح توجه آراء المحاسبين حول يسمح النظام المحاسبي بالتغيير في الطرق والسياسات المحاسبية ، حيث كانت نتائج أراء أفراد عينة الدراسة في كل من العبارات رقم (1و2و3و4و5و6و7و8) بإتجاه "موافق "، ومن خلال المتوسط الحسابي الإجمالي عبارات المحور والذي يبلغ 4.08 نلاحظ أن اتجاه العينة موافق ،وهذا ما يوضحها الإنحراف المعياري حيث بلغ 0.373

2) بالنسبة للمحور الثاني : اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية الملائمة

الجدول رقم (2-12):نتائج أراء أفراد عينة الدراسة حولاثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية الملائمة

العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
يؤثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي في المعلومات المالية التي تستخدم كمدخل للتنبؤ بمختلف الأحداث في المؤسسة.	**31**	**4,13**	**0,341**	موافق
يؤثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي على المعلومات مالية التي تساهم في تحديد الانحرافات في القرارات المتخذة	**31**	**3,97**	**0,482**	موافق
يؤثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على المعلومات مالية التي تتناسب مع تواريخ تقديم القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي	**31**	**3,87**	**0,499**	موافق
تساهم التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي في تحسين معلومات القوائم المالية	**31**	**4,03**	**0,315**	موافق
يوفر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية	**31**	**3,55**	**0,624**	موافق

حسب النظام المحاسبي المالي جودة في القوائم المالية المرحلية				
خاصية الملائمة	31	3,8871	0,34261	موافق

المصدر من اعداد الطالبان بناءا على مخرجات SPSS

من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن المتوسطات الحسابية بالنسبة لعينة الدراسة قد تراوحت مابين 3.55 و 4.13 وأن العبارات رقم (1و4) على التوالي تمثل الأعلى بين حيث بلغ متوسطها الحسابي 4.13 و 4.03 ونحرافها المعياري هو 0.341 و 0.315 على التوالي في حين أن العبارة رقم (5) هي تمثل أقل متوسط حسابي والذي بلغ 3.55 وبإنحراف معياري بلغ . (0.624).

فمن خلال هذا الجدول يتضح توجه آراء المحاسبين حول اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية الملائمة ، حيث كانت نتائج أراء أفراد عينة الدراسة في كل العبارات بإتجاه إيجابي"موافق"، ومن خلال المتوسط الحسابي الإجمالي عبارات المحور والذي بلغ 3.8877 نلاحظ أن اتجاه العينة إتجاه إيجابي "موافق"، ،وهذا مايوضحها الإنحراف المعياري حيث بلغ 0.34261

3)بالنسبة للمحور الثالث : تحليل عينة الدراسة حول اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية الموثوقية

الجدول رقم (2-13):نتائج أراء أفراد عينة الدراسة حول اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية الموثوقية

العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
يوفر التغيير في الطرق والسياسات معلومات حسب النظام المحاسبي المالي مالية ذات عرض عام	31	3,94	0,482	موافق
يوفر التغيير في الطرق والسياسات حسب النظام المحاسبي المالي معلومات مالية يمكن التحقق من صحتها	31	3,97	0,574	موافق
يوفر التغيير في الطرق والسياسات معلومات حسب النظام المحاسبي المالي مالية تتمتع بصدق التعبير	31	3,68	0,909	موافق
يوفر التغيير في الطرق والسياسات حسب النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تتمتع بالحياد	31	3,68	0,871	موافق

يوفر التغيير في الطرق والسياسات المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تساهم في تحديد الانحرافات في القرارات المتخذة	31	3,61	0,667	موافق
خاصية الموثوقية	31	3,7419	0,46515	موافق

المصدر من اعداد الطالبان بناءا على مخرجات SPSS

من خلال مطالعة بيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن المتوسطات الحسابية بالنسبة لعينة الدراسة قد تراوحت مابين 3.97 و 3.61، وإن العباراتين رقم (01 و02) على التوالي يمثلان الأعلى بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطهما الحسابي 3.97 و 3.94 أما إنحراف معياري فقد بلغ 0.482 و 0.574 في حين أن العبارتين رقم(05) هي تمثل أقل متوسط حسابي والذي بلغ 3.61 وبإنحراف معياري بالغ . (0.667).
فمن خلال هذا الجدول يتضح توجه آراء المحاسبين حول اثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية الموثوقية ، حيث كانت نتائج أراء أفراد عينة الدراسة في كل العبارات بإتجاه "موافق "، ومن خلال المتوسط الحسابي الإجمالي عبارات المحور والذي يبلغ 3.7419 نلاحظ أن اتجاه العينة موافق ،وهذا ما يوضحها الإنحراف المعياري حيث بلغ 0.46515

4) بالنسبة للمحور الرابع :تحليل عينة الدراسة حولاثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية القابلية للفهم

الجدول رقم (2-14):نتائج أراء أفراد عينة الدراسة حول اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية القابلية للفهم

العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تتمتع بالوضوح والشفافية	31	3,97	0,795	موافق
يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية سهلة الفهم	31	3,97	0,482	موافق
يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية سهلة ومقروءة	31	4,00	0,365	موافق
يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تساهم في القدرة على التحليل من طرف الماليين والمستثمرين	31	4,03	0,407	موافق
يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية مفهومة بالنسبة للمستخدمين	31	3,94	0,574	موافق

تتسم المعلومات المعدة في ظل وجود تغير في السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي بقيمه اعلاميه مرتفعة	31	3,87	0,619	موافق
يوفر التغير في السياسات المحاسبية للمعلومات المالية معلومات يفهمها مختلف مستخدمي القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	31	3,90	0,539	موافق
خاصية القابلية للفهم	31	3,9539	0,42919	موافق

المصدر من اعداد الطالبان بناءا على مخرجات SPSS

من خلال مطالعة بيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن المتوسطات الحسابية بالنسبة لعينة الدراسة قد تراوحت مابين 3.90 و 4.03، وإن العباراتين رقم (03و 04) على التوالي يمثلان الأعلى بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطهما الحسابي 4.00 و 4.03 أما إنحراف معياري فقد بلغ 0.365 و 0.407 في حين أن العبارة رقم(07) هي تمثل أقل متوسط حسابي والذي بلغ 3.90 وبإنحراف معياري بالغ . (0.539). فمن خلال هذا الجدول يتضح توجه آراء المحاسبين حول اثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حول خاصية القابلية للفهم ، حيث كانت نتائج أراء أفراد عينة الدراسة في كل العبارات بإتجاه "موافق "، ومن خلال المتوسط الحسابي الإجمالي عبارات المحور والذي يبلغ 3.9539 نلاحظ أن اتجاه العينة موافق ،وهذا ما يوضحها الإنحراف المعياري حيث بلغ 0.42919

5) بالنسبة للمحور الخامس :تحليل عينة الدراسة حولاثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية القابلية للمقارنة

الجدول رقم (2-15):نتائج أراء أفراد عينة الدراسة حولاثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية القابلية للمقارنة

العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
يوفر التغير في الطرق والسياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية منفعتها المتوقعة أكبر من تكلفة إنتاجها	**31**	**4,03**	**0,482**	موافق
يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ذات أهمية نسبية	**31**	**4,03**	**0,482**	موافق
يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تساعد على إجراء مقارنات بين الوضعيات المالية للمؤسسة	**31**	**3,84**	**0,735**	موافق

يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تساهم المقارنة بين المؤسسات من حيث توليد السيولة	**31**	**4,03**	**0,547**	موافق
عند تغيير سياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي يتم مراجعه القيم الخاصة في السنوات السابقة لمنح القوائم المالية القدرة على المقارنة	**31**	**3,90**	**0,473**	موافق
تسمح المعلومات المعدة في ظل وجود تغيب في السياسات المحاسبية بالمقارنة بين المؤشرات المالية للمؤسسة والمؤشرات المعيارية	**31**	**4,00**	**0,447**	موافق
القابلية للمقارنة	**31**	**3,9731**	**0,41521**	موافق

المصدر من اعداد الطالبان بناءا على مخرجات SPSS

من خلال مطالعة بيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن المتوسطات الحسابية بالنسبة لعينة الدراسة قد تراوحت مابين 3.90 و 4.03، وإن العبارات رقم (01 و02و 04) على التوالي يمثلن الأعلى بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطتهما الحسابي 4.03 أما إنحراف معياري فقد بلغ 0.482 و 0.482 و 0.547 في حين أن العبارة رقم(05) هي تمثل أقل متوسط حسابي والذي بلغ 3.84 وبإنحراف معياري بالغ . (0.735).
فمن خلال هذا الجدول يتضح توجه آراء المحاسبين حول اثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حول خاصية القابلية للمقارنة ، حيث كانت نتائج أراء أفراد عينة الدراسة في كل العبارات بإتجاه "موافق "، ومن خلال المتوسط الحسابي الإجمالي عبارات المحور والذي يبلغ 3.9731 نلاحظ أن اتجاه العينة موافق ،وهذا ما يوضحها الإنحراف المعياري حيث بلغ 0.41521

6) بالنسبة للمتغير التابع :

الجدول رقم (2-16):نتائج أراء أفراد عينة الدراسة المتغير التابع

العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية	**31**	**3,8890**	**0,36670**	موافق

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول نلاحظ اراء المحاسبين للمتغير التابع في حين كان المتوسط الحسابي للمتغيير التابع هو 0.8893 ، اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.36670 وباتجاه موافق

الفرع الثاني:اختبار (T-TEST) واختبار PEARSON واختبار Kruskal Wallis اختبار فرضيات الارتباطات

1) اختبار (T-TEST)

إذا كانت **Sig** (مستوى المعنوية) أكبر من 0.05 نقبل الفرضية الصفرية H_0

إذا كانت **Sig** (مستوى المعنوية)أصغر من 0.05 نقبل الفرضية العدمية H_1

تحليل تباين الأحادي حسب متغير الخبرة:

H_0:لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين تغيير الطرق والسياسات المحاسبية و خصائص جودة المعلومات

H_1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين تغيير الطرق والسياسات المحاسبية و خصائص جودة المعلومات

الجدول رقم (2-17):نتائج اختبار (T-TEST)

	المتوسط الحسابي	قيمة T	Dl	مستوى المعنوية
خاصية الملائمة	3,8871	14,416	30	0,000
خاصية الموثوقية	3,7419	8,881	30	0,000
خاصية القابلية للفهم	3,9539	12,375	30	0,000
القابلية للمقارنة	3,9731	13,049	30	0,000
يسمح النظام المحاسبي المالي بتغيير في الطرق و السياسات المحاسبية	4,0766	16,064	30	0,000
اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية	3,8890	13,498	30	0,000

المصدر : من اعداد الطالبان بناءا على مخرجات spss

التحليل : يتضح من النتائج أن قيمة (ت) المحسوبة t-test = 14.416 ، بالنسبة لخاصية الملائمة و t-test = 8.881 بنسبة لخاصية الموثوقية و t-test = 12.375 بنسبة لخاصية القابلية للفهم و t-test = 13.049 بنسبة لخاصية القابلة للمقارنة و t-test = 16.046 بالنسبة للمتغير المستقل و t-test = 13.498 ودرجات الحرية df = 30 ، وقيمة Sig. (2-**bilatéral**) =0.000 في كامل المحاور ، وبما أن قيمة Sig. **bilatéral** في الجدول (0.000) في جميع المتغيرات المتغير التابع والمتغير المستقل أصغر من قيمة α = 0.05 فإننا بالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية الثانية H1 أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تغيير الطرق والسياسات المحاسبية و خصائص جودة المعلومات بالنسبة لخاصية الملائمة و الموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة .

2) حساب الارتباط PEARSON :

الجدول رقم (2-18):نتائج اختبار_PEARSON

		المتغير التابع	القابلية للمقارنة	خاصية القابلية للفهم	خاصية الموثوقية	خاصية الملائمة
يسمح النظام المحاسبي المالي بتغيير في الطرق و السياسات المحاسبية	معامل الارتباط	,506**	,475**	,443*	0,330	,586**
	الدلالة	0,004	0,007	0,013	0,070	0,001
	العدد	31	31	31	31	31

المصدر : من أعداد الطلبة بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول يتضح أن هناك ارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وكذلك بين المتغير المستقل وعناصر المتغير التابع الملائمة و القابلية للفهم والقابلية للمقارنة ، ما عدا خاصية الموثوقية التي كانت مستوى دلالتها 0.07 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فهي قيمة غير معنوية .

3) اختبار Kruskal Wallis

1.3 تحليل التباين الأحادي حسب متغير المستوى العلمي :

H_0 : لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستجوبين تعزى إلى المستوى التعليمي.

H_1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستجوبين تعزى إلى المستوى التعليمي.

جدول رقم (2-19): تحليل التباين الأحادي حسب متغير المستوى العلمي

Tests statistiques[a,b]					
	خاصية الملائمة	خاصية الموثوقية	خاصية القابلية للفهم	القابلية للمقارنة	اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية
H de Kruskal-Wallis	**1,937**	**2,731**	**5,230**	**2,657**	**2,816**
Ddl	**3**	**3**	**3**	**3**	**3**
Sig. Asymptotique	**,586**	**,435**	**,156**	**,448**	**,421**
a. Test de Kruskal Wallis					
b. Variable de regroupement : المستوى التعليمي					

المصدر من اعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات spss

يبين الجدول اختبار **Kruskal Wallis** تبعا لمستوى التعليمي حيث نلاحظ أن مستوى الدلالة لاختبار بلغ 0,586 sig بالنسبة لخاصية الملائمة و أيضا بلغ 0,435 sig و 0.156 و 0.448 و بالنسبة لخاصية الموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة على التوالي اما اجمالي المتغير التابع مستوى الدلالة للاختبار 0.421 sig وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة **0.05** وعليه نقبل الفرضية الصفرية لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متغير المستوى التعليمي اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية

2.3)تحليل التباين الأحادي حسب متغير التخصص :

H_0 : لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستجوبين تعزى إلى التخصص.

H_1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستجوبين تعزى إلى التخصص .

جدول رقم (2-20): تحليل التباين الأحادي حسب متغير التخصص

Tests statistiques[a,b]					
	خاصية الملائمة	خاصية الموثوقية	خاصية القابلية للفهم	القابلية للمقارنة	اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية
H de Kruskal-Wallis	5,560	,441	6,576	2,996	,544
Ddl	3	3	3	3	3
Sig. Asymptotique	,135	,932	,087	,392	,909
a. Test de Kruskal Wallis					
b. Variable de regroupement : التخصص					

المصدر من اعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات spss

يبين الجدول اختبار **Kruskal Wallis** تبعا لمستوى التعليمي حيث نلاحظ أن مستوى الدلالة لاختبار بلغ sig 0,135 بالنسبة لخاصية الملائمة و أيضا بلغ sig 0,932 و 0.087 و 0.392 و بالنسبة لخاصية الموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة على التوالي اما اجمالي المتغير التابع مستوى الدلالة للاختبار 0.909 sig وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة **0.05** وعليه نقبل الفرضية الصفرية لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متغير التخصص اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية

3.3)تحليل التباين الأحادي حسب متغير فروق المهنة:

H_0 : لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستجوبين تعزى إلى االمهنة.

H_1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستجوبين تعزى إلى المهنة .

جدول رقم (2-21): تحليل التباين الأحادي حسب متغير المهنة

Tests statistiques[a,b]					
	خاصية الملائمة	خاصية الموثوقية	خاصية القابلية للفهم	القابلية للمقارنة	اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية
H de Kruskal-Wallis	**1,874**	**4,255**	**4,987**	**4,776**	**2,804**
Ddl	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**
Sig. Asymptotique	**,759**	**,373**	**,289**	**,311**	**,591**
a. Test de Kruskal Wallis					
b. Variable de regroupement : المهنة					

المصدر من اعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات SPSS

يبين الجدول اختبار **Kruskal Wallis** تبعا لمستوى التعليمي حيث نلاحظ أن مستوى الدلالة لاختبار بلغ 0,759 sig بالنسبة لخاصية الملائمة و أيضا بلغ 0,373 sig و 0.289 و 0.311 و بالنسبة لخاصية الموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة على التوالي اما اجمالي المتغير التابع مستوى الدلالة للاختبار 0.591 sig وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة **0.05** وعليه نقبل الفرضية الصفرية لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متغير المهنة اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية.

4.3)تحليل التباين الأحادي حسب متغير فروق الخبرة :

H_0 : لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستجوبين تعزى إلى الخبرة .

H_1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستجوبين تعزى إلى الخبرة .

جدول رقم (2-22): تحليل التباين الأحادي حسب متغير الخبرة

Tests statistiques[a,b]					
	خاصية الملائمة	خاصية الموثوقية	خاصية القابلية للفهم	القابلية للمقارنة	اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية
H de Kruskal-Wallis	3,494	2,586	1,891	4,739	3,236
Ddl	2	2	2	2	2
Sig. Asymptotique	,174	,274	,388	,094	,198
a. Test de Kruskal Wallis					
b. Variable de regroupement : الخبرة المهنية					

المصدر من اعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات SPSS

يبين الجدول اختبار **Kruskal Wallis** تبعا لمستوى التعليمي حيث نلاحظ أن مستوى الدلالة لاختبار بلغ sig 0.174 بالنسبة لخاصية الملائمة و أيضا بلغ sig 0,274 و 0.388 و 0.094 و بالنسبة لخاصية الموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة على التوالي اما اجمالي المتغير التابع مستوى الدلالة للاختبار sig 0.198 وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة **0.05** وعليه نقبل الفرضية الصفرية لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متغير الخبرة و اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية

4): اختبار فرضيات الارتباطات بين المتغيرات

ويكون ذلك من خلال تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى عند مستوى دلالة 0.05 حيث المتغيرات المستقلة هي (**اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية**) والمتغير التابع هو (**جودة المعلومات المحاسبية**) حيث الجدول الموالي يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الجدول رقم (2-20): لارتباط الخطي بين المتغير التابع والمستقل

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté			
				Carré moyen	F	Sig.
1	,506[a]	0,256	0,230	1,031	9,956	,004[b]

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج Spss

R: 50.6% هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية وخصائص جودة المعلومات، حيث يؤثر مستوى التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية في خصائص جودة المعلومات بشكل متوسط.

R-deux: يؤثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية 25.6% على خصائص جودة المعلومات المحاسبية ، أن هناك عوامل أخرى تفسر 74.4% من العوامل الأخرى التي تؤثر على خصائص جودة المعلومات كالمبادئ و القواعد والإجراءات .

المطلب الثالث : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

الفرع الأول : تحليل نتائج يسمح النظام المحاسبي المالي بتغيير في الطرق والسياسات المحاسبية

بناء على نتائج الاستبيان تم التوصل إلى أن عبارة يوفر النظام المحاسبي المالي عدة طرق للاهتلاك (الخطي – المتناقص – المتزايد– الوحدة المنتجة) مما يسمح بالتغيير بينها وفق طبيعة الأصل لاقت أقل تأييد وهذا لان المتوسط الحسابي بلغ 3.97 وانحراف معياري بلغ 0.547 وهذا مقبول ، وأكد المستجوبين أن النظام المحاسبي المالي يوفر عدة طرق للإهتلاك مما يسمح بالتغيير بينها وفق طبيعة الأصل ، ومن بين العبارات التي لاقت تأييد كبير من طرف عينة الدراسة هي يوفر النظام المحاسبي المالي عدة بدائل للقياس المحاسبي

(القيمة العادلة- التكلفة التاريخية- التكلفة الجارية- القيمة القابلة للتحصيل- القيمة الحالية) يمكن التغيير بينها وأيضا عبارة يتيح النظام المحاسبي المالي التغيير عند الاعتراف بالأعباء (الاعتراف بالأعباء على اساس الفترات المحاسبية - الاعتراف بالأعباء على اساس العلاقة السببية)، ومن جانب آخر وافق أفراد العينة على فكرة أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتغيير في السياسات المحاسبية وهذا من خلال متوسط حسابي اجمالي للمحور الأول بلغ 4.08 وانحراف معياري اجمالي للمحور الأول بلغ 0.373 وبالتالي فقد تحققت الفرضية

وفي الأخير نلاحظ أن الإجابات أغلبها توافق على أن النظام المحاسبي المالي يسمح بالتغيير في الطرق والسياسات المحاسبية

الفرع الثاني : تحليل نتائج اثر تغير الطرق والسياسات المحاسبية على ملائمة المعلومات المحاسبية

بناء على نتائج الاستبيان تم التوصل إلى أن عبارة يوفر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي جودة في القوائم المالية المرحلية لاقت أقل تأييد وهذا لان المتوسط الحسابي بلغ 3.55 وانحراف معياري بلغ 0.624 وهذا مقبول ، ومن بين العبارات التي لاقت تأييد كبير من طرف عينة الدراسة هي يؤثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي في المعلومات المالية التي تستخدم كمدخل للتنبؤ بمختلف الأحداث في المؤسسة وهذا من خلال المتوسط الحسابي الذي بلغ 4.13 وانحراف معياري بلغ 0.341 .ومن جانب آخر وافق أفراد العينة على فكرة أن التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي يؤثر على ملائمة المعلومات المحاسبية وهذا من خلال متوسط حسابي اجمالي للمحور الثاني بلغ 3.8871 وانحراف معياري اجمالي للمحور الأول بلغ 0.34261 وبالتالي فقد تحققت الفرضية

وفي الأخير نلاحظ أن الإجابات أغلبها توافق على ان التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية تؤثر على ملائمة المعلومات المالية وبالتالي يمكن استخدمها للتنبؤ بالنتائج المستقبلية وايضا توصيل المعلومات في الوقت المناسب وهذا بالنسبة لعينة الدراسة.

الفرع الثالث : تحليل نتائج اثر تغير الطرق والسياسات المحاسبية على موثوقية المعلومات المحاسبية

بناء على نتائج الاستبيان تم التوصل إلى أن عبارة يوفر التغيير في الطرق والسياسات المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تساهم في تحديد الانحرافات في القرارات المتخذة لاقت أقل تأييد وهذا لان المتوسط الحسابي بلغ 3.61 وانحراف معياري بلغ 0.667 وهذا مقبول ، ومن بين العبارات التي لاقت تأييد كبير من طرف عينة الدراسة هي يوفر التغيير في الطرق والسياسات حسب النظام المحاسبي المالي معلومات مالية يمكن التحقق من صحتها وهذا من خلال المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.97 وانحراف معياري بلغ 0.574 .ومن جانب آخر وافق أفراد العينة على فكرة أن التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي يؤثر على موثوقية المعلومات المحاسبية وهذا من خلال متوسط حسابي اجمالي للمحور الثالث بلغ 3.7419 وانحراف معياري اجمالي للمحور الأول بلغ 0.46515 وبالتالي فقد تحققت الفرضية

وفي الأخير نلاحظ أن الإجابات أغلبها توافق على ان التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية تؤثر على موثوقية المعلومات المالية وبالتالي تتمتع بالحياد ويمكن التحقق من صحتها وكذلك تتمتع بصدق التعبير وهذا بالنسبة لعينة الدراسة.

الفرع الرابع: تحليل نتائج اثر تغير الطرق والسياسات المحاسبية على القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية

بناء على نتائج الاستبيان تم التوصل إلى أن عبارة تتسم المعلومات المعدة في ظل وجود تغير في السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي بقيمه اعلاميه مرتفعة لاقت أقل تأييد وهذا لان المتوسط الحسابي بلغ 3.87 وانحراف معياري بلغ 0.619 وهذا مقبول ، ومن بين العبارات التي لاقت تأييد كبير من طرف عينة الدراسة هي يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تساهم في القدرة على التحليل من طرف الماليين والمستثمرين وهذا من خلال المتوسط الحسابي الذي بلغ 4.03 وانحراف معياري بلغ 0.407 .ومن جانب آخر وافق أفراد العينة على فكرة أن التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي يؤثر على القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية وهذا من خلال متوسط حسابي اجمالي للمحور الثالث بلغ 3.9539 وانحراف معياري اجمالي للمحور الأول بلغ 0.42919 وبالتالي فقد تحققت الفرضية

وفي الأخير نلاحظ أن الإجابات أغلبها توافق على ان التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية تؤثر على القابلية للفهم للمعلومات المالية فتالي تعطي معلومات واضحة وشفافة وسهلة للفهم لقارئي القوائم المالية أي تساعد أصحاب المصالح على اتحاذ القرارات وهذا بالنسبة لعينة الدراسة.

الفرع الخامس: تحليل نتائج اثر تغير الطرق والسياسات المحاسبية على القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية

بناء على نتائج الاستبيان تم التوصل إلى أن عبارة يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تساعد على إجراء مقارنات بين الوضعيات المالية للمؤسسة وهذا لان المتوسط الحسابي بلغ 3.84 وانحراف معياري بلغ 0.735 وهذا مقبول ، ومن بين العبارات التي لاقت تأييد كبير من طرف عينة الدراسة هي يوفر التغير في الطرق والسياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية منفعتها المتوقعة أكبر من تكلفة إنتاجها وكذلك يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات

مالية ذات أهمية نسبية وهذا من خلال المتوسط الحسابي الذي بلغ 4.03 وانحراف معياري بلغ 0.482 .ومن جانب آخر وافق أفراد العينة على فكرة أن التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي يؤثر على القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية وهذا من خلال متوسط حسابي اجمالي للمحور الثالث بلغ 3.9731 وانحراف معياري اجمالي للمحور الأول بلغ 0.41521 وبالتالي فقد تحققت الفرضية

وفي الأخير نلاحظ أن الإجابات أغلبها توافق على ان التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية تؤثر على القابلية للمقارنة للمعلومات المالية وبالتالي فإنها تسمح بمقارنة المعلومات المحاسبة لسنوات السابقة وهذا بالنسبة لعينة الدراسة.

خلاص الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل الى دراسة اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية حيث قمنا بهذا الفصل جاهدين على اسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية التي كانت تمثل 31 عينة من المختصين الاكاديميين في و من اهل الاختصاص في المجال المهني كالخبير المحاسبي و محافظ الحسابات ومحاسب معتمد، حيث قسم هذا الفصل الى مبحثين فالمبحث الأول تناولنا فيه الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة والمبحث الثاني تناولنا فيه نتائج ومناقشة الدراسة.

ومن إجابات العينة المدروسة والتي أوضحت اختلاف وجهات النظر بين مؤيدين ومحايدين وغير مؤيدين، واتفق اغلب افراد العينة ان التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية مثل طرق تغيير المخزون وأسس القياس يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية، فاذا التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية يعطي معلومات ملائمة وموثوقة ويمكن فهمها ومقارنتها مع السنوات السابقة فيعتبر التغيير جيد ويعطي جودة معلومة، وبالتالي فقد توصلت الدراسة لصحة الفرضيات التي انطلقنا بها في الدراسة.

الخـــــاتمـــة

تناولنا في دراستنا هذه احد اهم المواضيع في مجال المحاسبية الا وهو اثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية، وقد قسمت الدراسة الى فصلين النظري والدراسة الميدانية ، حيث تطرقنا في الفصل الأول على الطرق والسياسات المحاسبية بين الثبات والتغيير و أيضا على جودة المعلومات والدراسات السابقة والتي تضمنت المراجع التي اعتمد عليها الباحثان ،اما الفصل الثاني فقد تناول الدراسة الميدانية التي وجهت للمهنين المختصين في مجال المحاسبة كالخبير المحاسبي و محافظ حسابات والمحاسبين المعتمدين حول اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية، تم الاجابة على أسئلة الدارسة واختبار الفرضيات و الوصول الى مجموع من النتائج والتوصيات .

اختبار الفرضيات :

من خلال ماتم عرضه سابقا وقصد الاجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات وتوصلنا الى النتائج التالية :

الفرضية الأولى : من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى والمتعلقة يسمح النظام المحاسبي المالي التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية فقد تحققت هذه الفرضية من خلال إجابات عينة الدراسة والمترجمة الى نتائج اختبار Kruskal Wallis تبعا للاختبارات اللامعلمية حيث كان مستوى الدلالة اقل من 0.05 المعتمة في الدراسة وعليه نقبل الفرضية الأولى .

الفرضية الثانية : من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى والمتعلقة اثر تغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على ملائمة المعلومات المحاسبية فقد تحققت هذه الفرضية من خلال إجابات عينة الدراسة والمترجمة الى نتائج اختبار Kruskal Wallis تبعا للاختبارات اللامعلمية حيث كان مستوى الدلالة اقل من 0.05 المعتمة في الدراسة وعليه نقبل الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة : من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى والمتعلقة اثر تغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على موثوقية المعلومات المحاسبية فقد تحققت هذه الفرضية من خلال إجابات عينة الدراسة والمترجمة الى نتائج اختبار Kruskal Wallis تبعا للاختبارات اللامعلمية حيث كان مستوى الدلالة اقل من 0.05 المعتمة في الدراسة وعليه نقبل الفرضية الثالثة .

الفرضية الرابعة : من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى والمتعلقة اثر تغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية فقد تحققت هذه الفرضية من خلال إجابات عينة الدراسة والمترجمة الى نتائج اختبار Kruskal Wallis تبعا للاختبارات

اللامعلمية حيث كان مستوى الدلالة اقل من 0.05 المعتمة في الدراسة وعليه نقبل الفرضية الرابعة

الفرضية الخامسة : من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى والمتعلقة اثر تغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية فقد تحققت هذه الفرضية من خلال إجابات عينة الدراسة والمترجمة الى نتائج اختبار Kruskal Wallis تبعا للاختبارات اللامعلمية حيث كان مستوى الدلالة اقل من 0.05 المعتمة في الدراسة وعليه نقبل الفرضية الخامسة.

.1)النتائج :

من خلال هذه الدراسة وبعد توزيع الاستبانة وتحليل النتائج المرتبطة بالجانب التطبيقي يمكن للباحثان عرض النتائج التالية :

- يسمح النظام المحاسبي المالي بالتغيير في الطرق والسياسات المحاسبية كطرق الاهتلاك والقياس وتقييم المخزون الخ..... من خلال .
- يعطي التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية ملائمة بحيث يمكن التنبؤ بالنتائج المستقبلية وكذلك إفصاح المعلومات المحاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب.
- يوفر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية موثوقية بحيث تتصف بالحياد ويمكن التحقق من صحتها وتتمتع بصدق التعبير.
- يتيح التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية معلومات قابلة للفهم تتمع بالشفافية والوضوح وسهلة القراءة
- يسمح التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية بقابلية مقارنة المعلومات المحاسبية مع السنوات السابقة.
- يساعد التغيير بالطرق والسياسات المحاسبية أصحاب المصالح ومستخدمو القوائم المالية بإتخاذ القرارات المناسبة

2) آفاق الدراسة :

دراسة عنوان "أثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية" تفتح آفاقًا بحثية متعددة ومهمة في مجال المحاسبة والتدقيق. هذه بعض الأفكار الرئيسية التي يمكن تناولها في الدراسة:

- التحليل النظري للطرق المحاسبية: يمكن البدء بدراسة الأسس النظرية للطرق والسياسات المحاسبية المختلفة، مع التركيز على كيفية تأثير هذه الطرق على جودة المعلومات المقدمة.

- تأثير التغييرات على قرارات الاستثمار: تقييم كيف يمكن أن تؤثر تغييرات السياسات المحاسبية على قرارات الاستثمار وتقييم الأداء في الشركات.
- التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية: بحث التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتغيير السياسات المحاسبية، بما في ذلك التأثير على التوظيف، الاستثمار، والثقة في الأسواق المالية.
- التوصيات السياسية: تطوير توصيات لصانعي السياسات والمنظمات المهنية حول كيفية تصميم السياسات المحاسبية لتعزيز الجودة والشفافية في المعلومات المحاسبية.
- مقارنة بين النظام المحاسبي المالي وقانون الضرائب في كيفية اختيار الطرق والسياسات المحاسبية.

هذه الدراسة يمكن أن توفر فهمًا عميقًا لكيفية تأثير السياسات المحاسبية على جودة المعلومات المالية، مما يساهم في تحسين الممارسات المحاسبية وتعزيز الثقة في الأسواق المالية.

قائمة المراجع

1) باللغة العربية :

1.1)الاطروحات والرسائل والمذكرات والمقالات :

1. اشرف سالم عبد الكافي "العلاقة بين تغيير السياسات المحاسبية وجودة القوائم المالية من وجهة نظر الاكاديميين والماليين والمراجعين " جامعة ليبيا ، دار المنظومة ، سنة 2022
2. بالرتي تيجاني، القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2008 .
3. بشوندة رفيق تحت، تحت عنون " السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي " مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 10 ، العدد10 ، سنة 2015.
4. بلعور سليمان , قطيب عبد القادر ، " محددات اختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية " ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ،المجلد الثالث ، العدد الثاني ، اكتوبر 2019 .
5. بن التاج موسى , بوعلاق مبارك ، " اثر التغيير في السياسات المحاسبية على جودة القوائم المالية في البيئة الجزائرية " ، مقالة علمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، سنة 2022
6. بن ربيع حنيفة ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية " ، ط1 ، كليك للنشر ، الجزائر، 2009.
7. حمزة العرابي ، " المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق " ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بومرداس ، بومرداس ، الجزائر ،2013 .
8. سعيدي عبد الحليم ، " محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي " ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2015/2014 .
9. سميرة بوتكزز، السياسات المحاسبية وأثرها على أداء المؤسسة الاقتصادية , 2015/2014
10. طارق عبد العال حماد , " معايير المحاسبة الدولية " , الجزء الاول , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2008 .
11. العطاونة, هبة احمد علي ، تحت عنون " السياسات المحاسبية بين الثبات والتغير " رسالة ماجستير جامعة الاردن ، 2005
12. علي يوسف " لسياسات المحاسبية التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 ، دورة المعايير الدولية لإعداد

التقارير المالية أعدت ضمن الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين سنة 2009 .

13. فايز زهدي الشلتوني ، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية - دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية ، مذكرة ماجستير ، 2005 ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين.
14. فداوي امينة ، " قياس ممارسات ادارة الارباح في شركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر ، مجلة التنظيم والعمل .
15. محصول نعمان ، التأصيل النظري للمحاسبة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل ، الجزائر ،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية .
16. محمد , ابتسام احمد موسى بعنوان " اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على وعاء ضريبة ارباح الاعمال في المنشأت التجارية بالسودان " ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ،السودان ، دار المنظومة ، 2011
17. محمد الحبيب مرحوم ، النظام المحاسبي المالي محاسبة قواعد ام محاسبة مبادئ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، مجلة الاقتصاد والمالية.
18. ناصر محمد علي الأهلي ، خصائص المعلومات المحاسبية والرها في اتخاذ القرارات ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2009/2008 .
19. ناصر محمد علي المجهلي ،" خصائص المعلومات المحاسبية واثرها على اتخاذ القرارات " ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2009/2008 ،
20. ناصر نور الدين عبد اللطيف ، " المحاسبة المالية ، القياس والإفصاح المحاسبي عن الاصول ولالتزامات ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، مصر 2014 .
21. يوسف , عبد الله ابراهيم ثمان، ، بعنون" اطار علمي لتقويم استخدام المدخلين المعياري و الايجابي في تحليل دوافع الادارة تجاه اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة وبناء المعايير المحاسبية" ، رسالة دكتوراه ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ،السودان ، دار المنظومة ، 2009
22. يوسف ،عائشة موسى محمد ، "الطرق والسياسات المحاسبية البديلة واثرها على تعظيم قيمة المنشأة وترشيد القرارات الادارية " ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ،السودان ، دار المنظومة ، 2016

2.1) الكتب :

1. أحمد نور، المحاسبة المالية، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003 .

2. اكمال خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، 2005.
3. بن ربيع حنيفة ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية " ، ط1 ، كليك للنشر ، الجزائر ، 2009 .
4. رضوان حلوة ، مدخل النظرية المحاسبية "الاطار الفكري - التطبيقات العملية ، ط2 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .
5. رضوان حلوة حنان ،مدخل النظرية المحاسبية ، الطبعة الثالثة ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2004 .
6. طارق عبد العال حماد , " معايير المحاسبة الدولية " , الجزء الاول , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2008 .
7. عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، ط 1 ، ذات السلاسل للطباعة والنشر بالكويت ، 1990.
8. العيساوي عوص خلف ، " الفرضيات و المبادئ والمحددات من منظور الشريعة الاسلامية " ، ط1 ، دار دجلة ، الاردن ، 2007
9. كمال الدين مصطفى الدهراوي : المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 .
10. كمال عبد العزيز النقيب , " مقدمة في نظرية المحاسبة " , الطبعة الاولى , دار وائل للنشر والتوزيع, عمان , الاردن , 2004 .
11. كمال عبد العزيز النقيب، "تطور الفكر المحاسبي "مدخل تاريخي، منهج فلسفي"، الطبعة الأولى للكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 1999.
12. محمد أبو ناصر و جمعة حميدات ، كتاب معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ، عمان ، الأردن ، 2022 .
13. محمد أبوناصر، وآخرون،" مبادئ المحاسبة"، ط 1، نشر بدعم من معهد الدراسات. عمان. 2005 ،
14. محمد مطر ، ومسى السويطي ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية "، ط2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2008 .
15. مسعد محمود الشرقاوي،" مبادئ المحاسبة المالية" ، الجزء الثاني ،مكتبة عصرية للنشر و التوزيع ،مصر،2007 .
16. المعيار رقم 45 معايير المحاسبة المصرية للعدالة 2015، مصر،.
17. ناصر داد يعبدون، دراسة الحالات في المحاسبة و مالية المؤسسة ،' دار المحمدية ،الجزائر، 2008 ،

18. ناصر نور الدين عبد اللطيف ، " المحاسبة المالية ، القياس والإفصاح المحاسبي عن الاصول ولالتزامات ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، مصر 2014 .
19. ناصر نور الدين عبد اللطيف." أساسيات المحاسبة المالية"، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2006 .

3.1) القوانين والتشريعات :

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , المادة : 13 , من القانون رقم : 11-07 , المؤرخ في : 2007/11/25 , يتضمن النظام المحاسبي , الجريدة الرسمية , العدد 74 , الصادر بتاريخ : 2007/11/25 .

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , المادة : 22 , من القانون رقم : 11-07 , المؤرخ في : 2007/11/25 , يتضمن النظام المحاسبي , الجريدة الرسمية , العدد 74 , الصادر بتاريخ : 2007/11/25 .

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , المادة : 337 , من القانون رقم : 11-07 , المؤرخ في : 2007/11/25 , يتضمن النظام المحاسبي , الجريدة الرسمية , العدد 74 , الصادر بتاريخ : 2007/11/25 .

4 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , المادة : 39 , من القانون رقم : 11-07 , المؤرخ في : 2007/11/25 , يتضمن النظام المحاسبي , الجريدة الرسمية , العدد 74 , الصادر بتاريخ : 2007/11/25 .

5 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم : 08-156 ، المؤرخ في 26/05/2008 ، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم: 07-11، المؤرخ في2007/11/25، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية العدد ،27 الصادر بتاريخ 28/05/2008، ص13.

4.1) المؤتمرات والملتقيات :

1 إسماعيل علوي ، عبد الحليم سعيدي ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدا الإفصاح والشفافية في اطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، يومي 6و7 ماي 2012 .

2 خليل إبراهيم ، " تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال الالكترونية "، المؤتمر الدولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية ، جامعة المسيلة ، يومي 04 و 05 ديسمبر ، 2012.

3 زرزار العياشي " أثار تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لشركات " الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحامية بسة واقع وأفاق ، أم البواقي ، يومي 07 و08 ديسمبر 2010 .

4 علي يوسف " لسياسات المحاسبية التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 ، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أعدت ضمن الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين سنة 2009 .

2) باللغة الأجنبية :

2.1) Theses, letters, memoirs, and articles:

1 Ahmed YunisAbdelsalamAhtyba" ,Impact of Chang in Accounting Policies on Equity and Reliability of Financial Statements" Master of Accounting and Finance, Sudan University of Science and Technology, College of Graduate Studies, 2010 .

2 CHIWAR A .SALAR M ,"Imbortance of Accounting Information Quality In Financial Statements for Users",university of Al Mosul ,2006 .

3 Sunday AdobayoAlayemi ,"Choice of Accounting Policy :Effects on Analysis and Interpretation of Financial Statement" ,American Journal of Economics ,Finance and Management ,2015.

The books:

1 Ali Tazdait , Maitrise du système comptable financier,1er Ed ACG, Alger,

2 Edwards A survey of financial and Managerial Accounting .Homewood Richard DIrwinInc 1989.

3 Wali,Anyanwu "Assessing the impact of management's choice of accounting policy and accounting rounding in financial statements on the quality of financial reporting of SMEs in Nigeria" 2021

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق :

الملحق رقم 1 : الاستبيان

الاستبيان

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

التخصص محاسبية وجباية معمقة

استمارة الاستبيان

السلام عليكم تحية طيبة وبعد

سيدي الفاضل / سيدتي الفاضلة

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان كأداة لجمع المعلومات المتعلقة بدراستنا الاستكمال

متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي تخصص محاسبة وجباية معمقة ، هذا من

خلال دراسة موضوع بعنوان :

اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية

نرجو منكم التكرم و الإجابة على أسئلة الاستبيان وهذا الاعتماد الدراسة على إجابتكم مع

التأكيد على سرية المعلومات ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط

شكرا لتعاونكم و استجابتكم .

تعليمات ملئ الاستبانة

يرجى وضع علامة X أمام الإجابة المناسبة أو كتابة الإجابة ضمن خيار (أخرى) مع تحديدها ؛

يقصد بمصطلح "السياسات المحاسبية" : الأسس والقواعد والطرق والإجراءات والمعالجات المحاسبية (مثل طرق الإهتلاك، طرق تقييم المخرجات من المخزون اعتبارات

تصنيف الزبائن اعتبارات تسجيل خسائر القيمة...إلخ) التي ينتهجها ويطبقها محاسب المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية.

1) المؤهل العلمي :

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ اخرى

التخصص الدراسي :

☐ المحاسبة والمالية ☐ جباية ☐ تدقيق ☐ اخرى

المهنة الحالية :

☐ محاسب معتمد ☐ محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي ☐ مهني و اكاديمي ☐

الخبرة المهنية :

☐ اقل من 10 سنوات ☐ من 10 الى 20 سنة ☐ اكثر من 20 سنة

المحور الاول : يسمح النظام المحاسبي المالي بتغيير في الطرق و السياسات المحاسبية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يتيح النظام المحاسبي المالي التغيير في طرق الإهتلاك (الخطي – المتناقص – المتزايد – الوحدة المنتجة)					
02	يتيح النظام المحاسبي المالي التغيير في طرق تقييم المحزونات (- FIFO CUMP)					
03	يسمح النظام المحاسبي المالي بتغيير طرق القياس (القيمة العادلة - التكلفة التاريخية- التكلفة الجارية- القيمة القابلة للتحصيل- القيمة الحالية)					
04	يتيح النظام المحاسبي المالي التغيير عند الاعتراف بالايرادات (الاعتراف بالإيراد قبل تسليم السلعة – الاعتراف بالإيراد بمرور الزمن)					
05	يسمح النظام المحاسبي المالي بتغير تصنيف العملاء (زبائن عاديين – زبائن مشكوك فيهم- زبائن معدومين)					
06	يتيح النظام المحاسبي المالي بتغيير في طرق ترجمة القوائم المالية (سعر الصرف – متوسط سعر الصرف – سعر الصرف الفعلي)					
07	يوفر النظام المحاسبي المالي نموذج وآلية اعادة التقييم التثبيتات العينية (نموذج التكلفة المهتلكة – نموذج اعادة التقييم)					
08	يتيح النظام المحاسبي المالي التغيير عند الاعتراف بالأعباء (الاعتراف بالأعباء على اساس الفترات المحاسبية - الاعتراف بالأعباء على اساس العلاقة السببية)					

المحور الثاني: اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية الملائمة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يؤثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي في المعلومات المالية التي تستخدم كمدخل للتنبؤ بمختلف الأحداث في المؤسسة.					
02	يؤثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي على المعلومات مالية التي تساهم في تحديد الانحرافات في القرارات المتخذة					
03	يؤثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على المعلومات مالية التي تتناسب مع تواريخ تقديم القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي					
04	تساهم التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي في تحسين معلومات القوائم المالية					
05	يوفر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي جودة في القوائم المالية المرحلية					

المحور الثالث : اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية الموثوقية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يوفر التغيير في الطرق والسياسات معلومات مالية حسب النظام المحاسبي المالي ذات عرض عام					
02	يوفر التغيير في الطرق والسياسات حسب النظام المحاسبي المالي معلومات مالية يمكن التحقق من صحتها					
03	يوفر التغيير في الطرق والسياسات معلومات حسب النظام المحاسبي المالي مالية تتمتع بصدق التعبير					
04	يوفر التغيير في الطرق والسياسات حسب النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تتمتع بالحياد					
05	لا يوفر التغيير في الطرق والسياسات المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تساهم في تحديد الانحرافات في القرارات المتخذة					

المحور الرابع : اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية القابلية للفهم

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تتمتع بالوضوح والشفافية					
02	يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية سهلة الفهم					
03	يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية سهلة ومقروءة					
04	يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تساهم في القدرة على التحليل من طرف الماليين والمستثمرين					
05	يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية مفهومة بالنسبة للمستخدمين					
06	تتسم المعلومات المعدة في ظل وجود تغير في السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي بقيمه اعلاميه مرتفعة					
07	يوفر التغير في السياسات المحاسبية للمعلومات المالية معلومات يفهمها مختلف مستخدمي القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي					

المحور الخامس : اثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على خاصية القابلية للمقارنة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية منفعتها المتوقعة أكبر من تكلفة إنتاجها					
02	يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ذات أهمية نسبية					
03	يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تساعد على إجراء مقارنات بين الوضعيات المالية للمؤسسة					
04	يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تساهم المقارنة بين المؤسسات من حيث توليد السيولة					
05	عند تغيير سياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي يتم مراجعه القيم الخاصة في السنوات السابقة لمنح القوائم المالية القدرة على المقارنة					
06	تسمح المعلومات المعدة في ظل وجود تغيب في السياسات المحاسبية بالمقارنة بين المؤشرات المالية للمؤسسة والمؤشرات المعيارية					

الملحق رقم 2: الأساتذة المحكمين

الأساتذة المحكمين
د/ الهواري سويسي
د/ بكاري بلخير
د/ خمقاني بدر الزمان
د/ صديقي فؤاد

الملحق رقم 3 : مخرجات برنامج spss

1) اختبار الفا كرومباخ

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,943	31

2)التحليل الوصفي للعينة

		Fréquence	Pourcentage
Valide	المحاسبة والمالية	12	38,7
	جباية	15	48,4
	تدقيق	1	3,2
	أخرى	3	9,7
	Total	31	100,0

		Fréquence	Pourcentage
Valide	ماستر	6	19,4
	ماجستير	8	25,8
	دكتوراه	15	48,4
	أخرى	2	6,5
	Total	31	100,0

		Fréquence	Pourcentage
Valide	محاسب معتمد	12	38,7
	محافظ حسابات	9	29,0
	خبير محاسبي	7	22,6
	مهني وأكاديمي	2	6,5
	أخرى	1	3,2
	Total	31	100,0

3) نتائج مقياس النزعة المركزية لمحاور الاستبيان

العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
يوفر النظام المحاسبي المالي عدة طرق للاهتلاك (الخطي – المتناقص – المتزايد– الوحدة المنتجة) مما يسمح بالتغيير بينها وفق طبيعة الأصل	31	3,97	0,547	موافق
يوفر النظام المحاسبي المالي طريقتين لتقييم المحزونات (FIFO -CUMP) مما يسمح بالتغيير بينها وفق طبيعة المخزون	31	4,10	0,396	موافق
يوفر النظام المحاسبي المالي عدة بدائل للقياس المحاسبي (القيمة العادلة- التكلفة التاريخية- التكلفة الجارية- القيمة القابلة للتحصيل- القيمة	31	4,13	0,499	موافق

الحالية) يمكن التغيير بينها				
يتيح النظام المحاسبي المالي التغيير عند الاعتراف بالإيرادات (الاعتراف بالإيراد قبل تسليم السلعة – الاعتراف بالإيراد بمرور الزمن)	31	4,06	0,442	موافق
يسمح النظام المحاسبي المالي بتغير تصنيف العملاء (زبائن عاديين– زبائن مشكوك فيهم- زبائن معدومين)	31	4,10	0,473	موافق
يتيح النظام المحاسبي المالي بتغيير في طرق ترجمة القوائم المالية (سعر الصرف – متوسط سعر الصرف – سعر الصرف الفعلي)	31	4,03	0,482	موافق
يوفر النظام المحاسبي المالي نموذج وآلية اعادة التقييم التثبيتات العينية (نموذج التكلفة المهتلكة– نموذج اعادة التقييم)	31	4,10	0,473	موافق
يتيح النظام المحاسبي المالي التغيير عند الاعتراف بالأعباء (الاعتراف بالأعباء على اساس الفترات المحاسبية - الاعتراف بالأعباء على اساس العلاقة السببية)	31	4,13	0,428	موافق
المحور الاول		4,08	0,373	موافق

العبارات	العدد	المتوسط	الانحراف	الاتجاه

		الحسابي	المعياري	
يؤثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي في المعلومات المالية التي تستخدم كمدخل للتنبؤ بمختلف الأحداث في المؤسسة.	31	4,13	0,341	موافق
يؤثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي على المعلومات مالية التي تساهم في تحديد الانحرافات في القرارات المتخذة	31	3,97	0,482	موافق
يؤثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية على المعلومات مالية التي تتناسب مع تواريخ تقديم القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي	31	3,87	0,499	موافق
تساهم التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي في تحسين معلومات القوائم المالية	31	4,03	0,315	موافق
يوفر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي جودة في القوائم المالية المرحلية	31	3,55	0,624	موافق
خاصية الملائمة	31	3,8871	0,34261	موافق

العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
يوفر التغيير في الطرق والسياسات معلومات حسب النظام المحاسبي المالي مالية ذات عرض عام	31	3,94	0,482	موافق

يوفر التغيير في الطرق والسياسات حسب النظام المحاسبي المالي معلومات مالية يمكن التحقق من صحتها	**31**	**3,97**	**0,574**	**موافق**
يوفر التغيير في الطرق والسياسات معلومات حسب النظام المحاسبي المالي مالية تتمتع بصدق التعبير	**31**	**3,68**	**0,909**	**موافق**
يوفر التغيير في الطرق والسياسات حسب النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تتمتع بالحياد	**31**	**3,68**	**0,871**	**موافق**
يوفر التغيير في الطرق والسياسات المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تساهم في تحديد الانحرافات في القرارات المتخذة	**31**	**3,61**	**0,667**	**موافق**
خاصية الموثوقية	**31**	**3,7419**	**0,46515**	**موافق**

العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تتمتع بالوضوح والشفافية	31	3,97	0,795	موافق
يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية سهلة الفهم	31	3,97	0,482	موافق
يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام	31	4,00	0,365	موافق

المحاسبي المالي معلومات مالية سهلة ومقروءة				
يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تساهم في القدرة على التحليل من طرف الماليين والمستثمرين	31	4,03	0,407	موافق
يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية مفهومة بالنسبة للمستخدمين	31	3,94	0,574	موافق
تتسم المعلومات المعدة في ظل وجود تغير في السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي بقيمه اعلاميه مرتفعة	31	3,87	0,619	موافق
يوفر التغير في السياسات المحاسبية للمعلومات المالية معلومات يفهمها مختلف مستخدمي القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	31	3,90	0,539	موافق
خاصية القابلية للفهم	31	3,9539	0,42919	موافق

العبارات	**العدد**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الاتجاه**

يوفر التغير في الطرق والسياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية منفعتها المتوقعة أكبر من تكلفة إنتاجها	31	4,03	0,482	موافق
يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ذات أهمية نسبية	31	4,03	0,482	موافق
يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تساعد على إجراء مقارنات بين الوضعيات المالية للمؤسسة	31	3,84	0,735	موافق
يوفر التغير في الطرق و السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تساهم المقارنة بين المؤسسات من حيث توليد السيولة	31	4,03	0,547	موافق
عند تغيير سياسات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي يتم مراجعه القيم الخاصة في السنوات السابقة لمنح القوائم المالية القدرة على المقارنة	31	3,90	0,473	موافق
تسمح المعلومات المعدة في ظل وجود تغيب في السياسات المحاسبية بالمقارنة بين المؤشرات المالية للمؤسسة والمؤشرات المعيارية	31	4,00	0,447	موافق
القابلية للمقارنة	31	3,9731	0,41521	موافق

4) نتائج اختبار T TEST

	Sig. (bilatéral)	ddl	T	Moyenne	Ecart type
خاصية الملائمة	0,000	30	14,416	3,8871	0,34261
خاصية الموثوقية	0,000	30	8,881	3,7419	0,46515
خاصية القابلية للفهم	0,000	30	12,375	3,9539	0,42919
القابلية للمقارنة	0,000	30	13,049	3,9731	0,41521
يسمح النظام المحاسبي المالي بتغيير في الطرق و السياسات المحاسبية	0,000	30	16,064	4,0766	0,37316
اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية	0,000	30	13,498	3,8890	0,36670

		المتغير التابع	القابلية للمقارنة	خاصية القابلية للفهم	خاصية الموثوقية	خاصية الملائمة
: يسمح النظام المحاسبي المالي بتغيير في الطرق و السياسات المحاسبية	معامل الارتباط	,506**	,475**	,443*	0,330	,586**
	الدلالة	0,004	0,007	0,013	0,070	0,001
	العدد	31	31	31	31	31

5) نتائج اختبار Kruskal Wallis لآراء العينة :

Tests statistiques[a,b]					
	خاصية الملائمة	خاصية الموثوقية	خاصية القابلية للفهم	القابلية للمقارنة	اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية
H de Kruskal-Wallis	1,937	2,731	5,230	2,657	2,816
Ddl	3	3	3	3	3
Sig. Asymptotique	,586	,435	,156	,448	,421
a. Test de Kruskal Wallis					
b. Variable de regroupement : المستوى التعليمي					

Tests statistiques[a,b]					
	خاصية الملائمة	خاصية الموثوقية	خاصية القابلية للفهم	القابلية للمقارنة	اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية
H de Kruskal-Wallis	5,560	,441	6,576	2,996	,544

Ddl	**3**	**3**	**3**	**3**	**3**
Sig. Asymptotique	**,135**	**,932**	**,087**	**,392**	**,909**
a. Test de Kruskal Wallis					
b. Variable de regroupement : التخصص					

Tests statistiques[a,b]					
	خاصية الملائمة	**خاصية الموثوقية**	**خاصية القابلية للفهم**	**القابلية للمقارنة**	**اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية**
H de Kruskal-Wallis	**1,874**	**4,255**	**4,987**	**4,776**	**2,804**
Ddl	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**
Sig. Asymptotique	**,759**	**,373**	**,289**	**,311**	**,591**
a. Test de Kruskal Wallis					
b. Variable de regroupement : المهنة					

Tests statistiques[a,b]					
	خاصية الملائمة	**خاصية الموثوقية**	**خاصية القابلية للفهم**	**القابلية للمقارنة**	**اثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية**
H de Kruskal-Wallis	**3,494**	**2,586**	**1,891**	**4,739**	**3,236**
Ddl	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**
Sig. Asymptotique	**,174**	**,274**	**,388**	**,094**	**,198**
a. Test de Kruskal Wallis					
b. Variable de regroupement : الخبرة المهنية					

6)لارتباط الخطي بين المتغير التابع والمستقل

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Carré moyen	F	Sig.
1	,506[a]	0,256	0,230	1,031	9,956	,004[b]

الفهرس

الفهـــــــــــــــــــــــرس

المطلب الاول : الطرق و السياسات المحاسبية **3**

الملخص: **III**

قائمة المحتويات **VI**

قائمة الأشكال **VIII**

الفصل الاول: الادبيات النظرية للطرق والسياسات المحاسبية وجودة المعلومات **5**

المبحث الاول : الطرق و السياسات المحاسبية وجودة المعلومة **3**

الفرع الاول : مفاهيم عامة للسياسات المحاسبية 3

1)المبادئ المحاسبية: 3

2)القواعد المحاسبية : 3

الفرع الثاني : انواع الطرق و السياسات المحاسبية 5

الفرع الثالث : أهداف السياسات المحاسبية 12

الفرع الرابع : العوامل المؤثرة على السياسات المحاسبية 13

المطلب الثاني : التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية **13**

الفرع الاول : شروط تغيير الطرق و السياسات المحاسبية 13

الفرع الثاني: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تغيير الطرق و السياسات المحاسبية 15

الفرع الثالث : الإفصاح عنها الطرق والسياسات المحاسبية 16

المطلب الثالث : جودة العلومات المحاسبية **18**

الفرع الاول : مفهوم جودة المعلومات المحاسبية 18

الفرع الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية 19

الفرع الثالث : مستخدمو جودة المعلومة 21

الفرع الرابع : المعايير و العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية 22

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لتأثير الطرق والسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية **24**

المبحث الاول: الدراسات السابقة بين التشابه والاختلاف **24**

تمهيد **34**

المطلب الثاني :دراسات اجنبية **34**

المطلب الثالث: طريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة الحالية والدراسات السابقة **35**

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية **35**

الفرع الأول: طرق الدراسة 35

الفرع الثاني : تصميم استمارة الاستبيان 36

الفرع الثالث: هيكل الاستبيان 36

الفهـــــــــــــــــــرس

الفرع الرابع: اختبار مقياس الاستبيان 37
الفرع الخامس: نشر ومعالجة استمارة الاستبيان 38

المطلب الثاني: أدوات الدراسة 38
الفرع الأول: الأدوات الإحصائية المستخدمة 38
الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة 38

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة 41
الفرع الأول :عرض نتائج المحور الخاص المستوى الدراسي 41
الفرع الثاني :عرض نتائج المحور الخاص بالتخصص 42
الفرع الثالث : عرض نتائج المحور الخاص بالمهنة 43
43
الفرع الرابع :عرض نتائج المحور المتعلق بالخبرة 44

المطلب الثاني: التحليل الوصفي والاحصائي للنتائج 44
الفرع الأول: تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري 44
الفرع الثاني:اختبار (T-TEST) واختبار PEARSON واختبار Kruskal Wallis اختبار فرضيات الارتباطات
51

المطلب الثالث : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة 57
الفرع الأول : تحليل نتائج يسمح النظام المحاسبي المالي بتغيير في الطرق والسياسات المحاسبية 57
الفرع الثاني : تحليل نتائج اثر تغير الطرق والسياسات المحاسبية على ملائمة المعلومات المحاسبية 58
الفرع الثالث : تحليل نتائج اثر تغير الطرق والسياسات المحاسبية على موثوقية المعلومات المحاسبية 58
الفرع الرابع: تحليل نتائج اثر تغير الطرق والسياسات المحاسبية على القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية 59
الفرع الخامس: تحليل نتائج اثر تغير الطرق والسياسات المحاسبية على القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية 59

الخـــــاتمـــة 62
قائمة الملاحق : 74